جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

عطف النسق بين المطروح والمقبول من القول دراسة وتحليل

الدكتورة
نجاة عبد المولى أمين
أستاذ اللغويات المساعد فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

العدد السابع عشر
للعام ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م
الجزء الرابع
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٣م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونشكره ، ونتوب إليه ونستغفره ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، عليه وعلى آله أفضل صلاة وأزكى تسليم .

وبعد

فإن القول عن لغتنا العربية ، ودراسة مادتها لا يستطيع الباحث عنها أن يعطيها حقها ، فيكفيها شرفًا أنها لغة القرآن الكريم ، وأن النحو أساس ضرورى لكل دراسة للحياة العربية فى الفقه والتفسير ، والأدب ، والتاريخ وغيرها من العلوم ، لأنك لا تستطيع أن تدرك المقصود من نص لغوى دون معرفة بالنظام الذى تسير عليه هذه اللغة (١) .

وأن قبول بعض الأساليب الصحيحة ، وطرح ما عداها ، حس لغوى يجب إبرازه ، فمن هنا آثرت إفراد عطف النسق عن مجمل التوابع فى بحث مستقل ، ووضعت له عنوانًا هو (عطف النسق بين المطروح والمقبول من القول – دراسة وتحليل) .

وكان سبب اختيارى له لما وجدته من ثراء لمادته فى أمهات الكتب مثل الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والمقتصد فى شرح الإيضاح للإمام عبدالقاهر الجرجانى ، والأصول لابن السراج ، وشرح المفصل وغيرها من الأصول التى استقيت منها مادته اللغوية لطرح كثير من الأساليب فى باب عطف النسق، وكانت أساليب العلماء متنوعة، فمنهم من يقول: (لو قلت: اذهب وزيد كان قبيحًا)(٢)

---

(١) التطبيق النحوى – تأليف / عبده الراجحى ص ٨ – ط / مكتبة المعارف – الرياض – ط/ الأولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .

(٢) الكتاب لسيبويه – تح / عبد السلام محمد هارون ١ / ٢٧٧ – الناشر / مكتبة الخانجى – القاهرة – ط / الثانية ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

ويمتنع أن تقول[١]، وفلا يجوز أن تقول [٢] ، وغيرها من عبارات الطرح لمادة القول .

وقد بنى هذا البحث على مقدمة وتمهيد وفصلين :

أولاً : المقدمة : وتحدثت فيها عن عنوان البحث وسبب اختيارى له .

ثانيًا : التمهيد : وتحدثت فيه عن المراد بعطف النسق ، والغرض منه وعدد حروفه ، والعامل فى المعطوف والمعطوف عليه .

ثالثًا : الفصل الأول : عنوانه المطروح والمقبول فى الأحرف التى تقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى ، وقد جاء فى ثمانية مباحث:

المبحث الأول : عنوانه : امتناع الجمع بين حروف العطف .

والمبحث الثانى: عنوانه : حُكم تقديم المعطوف على المعطوف عليه .

والمبحث الثالث: عنوانه: حُكم الفصل بين حرف العطف والمعطوف .

والمبحث الرابع : عنوانه : (الفاء وثم) تفيدان الترتيب لا الجمع .

والمبحث الخامس : وفيه مطلبان :

المطلب الأول : ما لا تصلح فيه (الفاء) للعطف .

والمطلب الثانى : ما لا تصلح فيه (ثم) للعطف .

والمبحث السادس : عنوانه : العطف على الضمير، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : عنوانه : حُكم العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد أو ما يسد مسد التوكيد .

المطلب الثانى : عنوانه : حُكم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض .

---

(١) التهذيب الوسيط في النحو لمحمد بن على بن يعيش الصنعانى(ت ٦٨٠ هـ) تح د / فخر صالح سليمان قدارة ص ٢٦٥ – ط / دار الجيل – بيروت – ط / الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .

(٢) شرح اللمع في النحو للواسطى الضرير تح د / رجب عثمان محمد ص ١٢٨ – الناشر / مكتبة الخانجى – القاهرة ط / الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

والمطلب الثالث : عنوانه : حُكم العطف بالرفع على الضمير المنصوب من غير تأكيد .

والمبحث السابع : عنوانه : العطف بـ (حتى) .

والمبحث الثامن : (أم) المتصلة العاطفة يراد بها التعيين .

رابعًا : **الفصل الثانى عنوانه** : المطروح والمقبول فى الأحرف التى تقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى، وقد جاء فى مبحثين :

المبحث الأول : عنوانه : العطف بـ (لا) .

والمبحث الثانى : عنوانه : العطف بـ (لكنْ) .

خامسًا : الخاتمة : تحدثت فيها عن أبرز نتائج البحث .

سادسًا : مصادر البحث : ذيلت البحث بالمصادر التى جمعت منها مادته العلمية .

تمهيد
عطف النسق

العطف فى اللغة : الرجوع ، ويقال : عطف عليه يعطف عطفًا رجع عليه[١] .

العطف فى النحو : ردُّ آخر الكلام على أوله حتى يصير إعراب الثانى كإعراب الأول ، نحو قولك : (قام زيد وعمرو) ، و (رأيت زيدًا وعمرًا)، و(مررت بزيدٍ وعمرو) فإن الاسم الثانى تابع للأول فى جميع حالاته الإعرابية من رفع ، نصب ، وجر [٢] .

الغرض من مجىء العطف :

فالعطف على ضربين : أحدهما : أن تعطف مفردًا على مفرد ، نحو : (جاء زيد وعمرو) . والثانى : أن تعطف جملة على جملة ، نحو : (قام زيد وقعد عمرو) ، و (زيد منطلق وعمرو قائم) .

والغرض من مجئ العطف فى المفردات : قال عنه ابن يعيش : " اختصار العامل ، واشتراك الثانى فى تأثير العامل الأول " [٣] .

وأما الغرض منه فى عطف الجمل فربط بعضها ببعض ، واتصالها والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى والأخذ فى جملة أخرى ، ليست من الأولى فى شىء ، وذلك إذا كانت الجملة الثانية أجنبية من الأولى غير ملتبسة بها ، وأريد اتصالها بها ، فلم يكن بد من الواو لربطها بها ، فأما إذا كانت ملتبسة بالأولى بأن تكون صفة نحو : مررت برجل يقوم ، أو حالاً نحو : مررت بزيد يكتب ، ونحوها لم يحتج إلى الواو [٤] .

---

(١) ينظر : لسان العرب لابن منظور مادة (عطف) ، ط / دار المعارف – القاهرة ، والمحرر في النحو للهرمى (ت ٧٠٢ هـ) تح / منصور على محمد ٢ / ٩٩٣ ، ط / دار السلام – القاهرة ، ط / الأولى ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .

(٢) ينظر : التهذيب الوسيط س ١٥٩ ، والمحرر في النحو ٢ / ٩٩٣ .

(٣) شرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش ٣ / ٧٥ – ط / مكتبة المتنبى – القاهرة .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٥ .

" والنسق بمعنى الطريقة ، والإضافة لأدنى ملابسة ، أى عطف اللفظ الذى جئ به على نسق الأول وطريقته " (١) .

والمراد بعطف النسق : هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف ، فالنسق هو العطف بالواو أو الفاء وأخواتهما (٢) .

عدد حروف العطف :

اختلف العلماء فى عدد أحرف العطف ، فمنهم من عدَّها تسعة أحرف ومنهم من عدها عشرة أحرف وهى : (الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، ولكن ، وبل ، ، وأو ، وإمَّا ، وأم ، ولا) (٣) .

فمن قال إنها تسعة أحرف لم يعد (إمَّا) من حروف العطف ، جاء فى المقتصد : قال الشيخ أبو على : " وصفة حرف العطف أن يشرك الاسم أو الفعل فى إعراب ما قبله ، وهى تسعة أحرف " (٤) ، وليست (إما) بحرف عطف ؛ لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفردًا على مفرد ، أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربتُ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا ، فتجدها عارية من هذين القسمين ، وتقول : وإمَّا عمرًا فتدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى(٥) .

وتبع الشيخ عبد القاهر الجرجانى أستاذه أبا على الفارسى، وعاب على من جعلها عشرة أحرف فقال: " وقد استمر النحويون على جعل (إمَّا) من حروف

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣ / ٨٩ ، ط / دار إحياء الكتب العربية .
(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام من حاشية الآلوسى على قطر الندى ص ١٦٩ – ١٧٠ – ط / دار البصائر .
(٣) ينظر : الأصول لابن السراج – تح / عبد الحسين الفتلى ٢ / ٥٥ – ط / مؤسسة الرسالة – بيروت – ط / الثانية ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م، والمحرر في النحو للهرمى – تح أ.د/منصور على محمد ٢ / ٩٩٣ – ط / دار السام – ط / الأولى ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.
(٤) المقتصد ، تح د / كاظم بحر المرجان ٢ / ٩٣٧ ، ط / وزارة الثقافة والإعلام – العراق ١٩٨٢ م .
(٥) المقتصد ٢ / ٩٤٣ ، وينظر : شرح الألفية لابن الناظم – تح / عبد الحميد السيد محمد ص ٥١٩ – ط / دار الجيل – بيروت ١٤٢٣ هـ – ١٩٩٨ م ، وينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تح د / محمد كامل بركات ٢ / ٤٤١ – ط / دار الفكر – دمشق ١٤٠٠ هـ – ١٩٨١ م ، فقد ذكر " أن في حتى وأم خلافًا أهما من حروف العطف أم لا " .

العطف ، ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبى على، ولهذا قال فى أول الباب: إن حروف العطف تسعة، وهم يقولون: إنها عشرة ، لعدّهم (إمَّا) فى جملتها، وذلك سهو ظاهر" (١).

جرى الاختلاف بين النحويين فى عدِّ (إمَّا) الثانية من حروف العطف ، فمنهم من يرى أنها ليست من حروف العطف لملازمة الواو لها ، ومنهم من عدها من أحرف العطف .

وقد جاء الرد من الصيمرى (٢) على مَنْ لا يعدها حرف عطف فقال : " فأما دخول الواو على (إمَّا) فى قولك : (جاءنى إما زيد وإما عمرو) ، فإما هى العاطفة دون الواو ، والدليل على ذلك : أن الواو لو كانت العاطفة فى هذه المسألة لتناقض الكلام ، وذلك أن الواو معناها الجمع بين الشيئين ، و (إمَّا) معناها أحد الشيئين ، فكان يجئ من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق فى حالة واحدة ، وهذا محال . وإنما دخلت الواو لتؤذن أن (إمَّا) الثانية هى الأولى ؛ لأن (إمَّا) لا تستعمل فى العطف إلا مكررة ، والعاطفة هى الثانية منهما . فأمَّا الأولى فللإيذان بالمعنى الذى بنى عليه الكلام من الشك أو غيره " (٣) .

ويتبع المالقى الصيمرى فى عد (إمَّا) من حروف العطف وأيده وذكر أنه هو ظاهر مذهب سيبويه(٤) فقال : " واعلم أن (إمَّا) حرف من حروف العطف خلافًا لبعض النحويين كأبى علىّ الفارسى ، ومن تبعه ، فإنه يذهب على أنها ليست حرف عطف ... والصحيح أنها حرف عطف ، وهو نص الصيمرى فى

---

(١) المقتصد ٢ / ٩٤٥ .

(٢) الصَّيْمرى : هو أبو عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى من نحاة القرن الرابع الهجرى ، أخذ عن الرمانى ، له التبصرة كتاب شهر في المغرب . ينظر : مقدمة التبصرة والتذكرة ص ١٣ ، وبغية الوعاة للسيوطى تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ٢ / ٤٩ ، ط / المكتبة العصرية ، بيروت ١٤٩٩ هـ / ١٩٩٨ م .

(٣) التبصرة والتذكرة للصيمرى تح / أحمد مصطفى علىَّ الدين ١ / ١٣٨ ، ١٣٩ ، ط / دار الفكر – دمشق ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

(٤) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

تبصرته ... وهذا الذى ذكره هو الحق ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ومذهب أئمة المتأخرين المحذقين كأبى موسى الجزولى[١] ، وغيره ، وفيه الرد على أبى علىّ وأتباعه ضرورة " [٢] .

والذى أميل إليه ويترجح عندى هو القول بأن (إمَّا) الثانية ليست من حروف العطف ؛ لأن (إمَّا) الأولى تباشر العامل ، والثانية تصاحبها الواو نحو : (قام إمَّا زيد وإما عمرو) ، فلا يخلو أن تكون الواو التى معها عاطفة أو غير عاطفة، ومحال أن تكون إما عاطفة ، لأنه لا يجتمع حرفان لمعنى واحد ، فكيف تكون (إمَّا) عاطفة ، والواو مع ذلك عاطفة .

وأما كون الواو غير عاطفة ، فيؤدى إلى أن تكون الواو لا معنى لها ، ومجئ حرف لغير معنى ليس بشىء ، فتعين ولابد أن تكون الواو هى العاطفة لا (إمَّا) ، و (إمَّا) لمعناه الذى جاءت له أولاً ، وكررت مع حرف العطف كما تكرر العوامل معه [٣] .

وأدعم قولى هذا بما قاله ابن القيم ، فقد ذكر أربعة أوجه يؤكد فيها على خروج (إمَّا) من حروف العطف ، فقال فى الوجه الثالث : " أن تقول : (وإمَّا عمرو) فتدخل الواو عليه ، ولو كانت حرف عطف لم يدخل عليها حرف عطف آخر كما لا تقول : ضربت زيدًا وأو عمرًا ، والوجه الرابع : أن العطف لابد أن يكون عطف جملة على جملة ، أو مفرد على مفرد ، وإذا قلت : ضربت إما زيدًا

---

(١) قال الشلوبين عن أبى موسى الجزولى " إنه جعل (إمَّا) حرف عطف ، وقد بين المحققون أبو علىّ وغيره أنها ليست عاطفة " . شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبى علىّ الشلوبين ، تح د/ تركى بن سهو بن نزال ٢ / ٦٧٣ ، ط / مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط / الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ م .

(٢) رصف المبانى للمالقى تح / أحمد محمد الخراط ص ١٠٠ ، ط / مجمع اللغة العربية – دمشق .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٧٤ .

وإما عمرًا ، فإما الأولى لم تعطف زيدًا على مفرد ، ولا يصح عطفه على الجملة بوجه .. فالصواب أن حروف العطف تسعة لا عشرة " (١) .

وهذا يؤيد ما ذهب إليه أبو على الفارسى ومن جاء قبله من النحويين ومن تبعه (٢) فى القول إن (إمَّا) ليست عاطفة ، لأنها تقترن بالواو . قال السيوطى : " قال يونس وابن كيسان والزجاج والفارسى (إمَّا) ليست عاطفة ؛ لأنها تقترن بالواو " (٣) .

وكان موقف النحاة مِن (مَنْ) عدها من أحرف العطف له مندوحة فقال الرمانى : " ولكن النحويين لما رأوا إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها ذكروها مع حروف العطف تقريبًا واتساعًا " (٤) .

وقال الشلوبين : " تجوز النحويون فيها فذكروها فى حروف العطف لمصاحبتها لحرف العطف " (٥) .

واختلف النحويون فى عدِّ (لكنْ) ساكنة النون من حروف العطف ، فعند يونس وابن مالك حرف استدراك لا عطف ، ولم يسمع من كلام العرب استعمالها

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزيه (ت ٧٥١هـ) تح / سيد عمران ٢ / ٩٧٠ ، ط / دار الحديث – القاهرة ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ٣٤٤ " ونفيت أن تكون (إمَّا) حرف عطف ؛ لأنها ... لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو " وينظر : المساعد ٢ / ٤٤١ .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطى ١ / ٣٩٤ ، ط / دار الكتب العلمية – بيروت ، ط / الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

(٤) معانى الحروف لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى ، تح / عبد الفتاح إسماعيل شلبى ص ١٣١ ، ط / دار نهضة مصر – القاهرة .

(٥) شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٧٤ .

بغير واو ، فالعطف بما قبلها من واو فى نحو : (ما قام زيد ولكن عمرو) [١] .

وعند أكثر النحويين أن (لكنْ) عاطفة بشرط ألا تقترن بالواو ، فإن اقترنت به فحرف ابتداء ؛ لأن العاطف لا يدخل على عاطف . وهى من عطف المفرد على المفرد فى نحو : (ما قام زيد لكن عمرو) وعند ابن كيسان الواو تكون معها زائدة غير لازمة ، والعطف بـ (لكنْ)[٢] ، واستدل بما حكى عن العرب من كلامهم (ما مررت برجل صالح لكن طالح بغير واو) ، على أن العرب استعملت لكن بغير واو العطف [٣] .

والرأى الأرجح ، والذى أميل إليه أن (لكنْ) تكون عاطفة إذا تجردت من الواو ؛ لأنه لا يجتمع حرفان من حروف العطف ، فمتى رأيت حرفًا من حروف العطف مع الواو ، فالواو هى العاطفة دونه [٤] .

و (لكن) لها شرطها عندما تكون عاطفة ، وهو ما ذكرته فى موضعه من المبحث الثانى فى الفصل الثانى . .

ومن عدها عشرة أحرف فقد قسمها ثلاثة أقسام ، جاء فى شرح الوافية نظم الكافية : " فالأربع الأول وهى : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، للجمع بين الثانى والأول فى الحكم الذى نسب إلى الأول ، ثم إنها تفترق بعد ذلك .... (أو ، أم ، إمَّا) ثلاثتها لإثبات الحكم لأحد المذكورين ... ولا ، وبل ، ولكن ، لأحد الأمرين معينًا " [٥] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٤٣ ، والمساعد ٢ / ٤٤١ ، وهمع الهوامع للسيوطى ٣ / ١٨٥ ، تح / أحمد شمس الدين ، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ، ط / الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

(٢) ينظر : المساعد ٢ / ٤٤١ ، والهمع ٣ / ١٨٥ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، تح د / صاحب أبو جناح ١ / ٢٢٤ – طبعة مصورة .

(٤) ينظر : نتائج الفكر للسهيلى ص ٢٠٢ ، تح الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وزميله ، ط / دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٨٢ م .

(٥) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) تح / موسى بنارى علوان العليلى ص ٣٩٩ – ٤٠١ – ط / مطبعة الآداب – النجف الأشرف ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م ، وينظر : شرح عيون الإعراب ص ٢٣٥ .

وتبع الصنعانى ابن الحاجب فى القول إنها عشرة ، ولكن خالفه فى التقسيم ، فقال : " أو ، وإمَّا ، وهما أختان ؛ لأن معناهما الشك، ولا، وبل ، ولكن ، أخوات؛ لأنهم يدخلن الثانى فيما دخل فيه الأول من الإعراب دون المعنى، و(أم) مفردة وحدها لا أخت لها ؛ لأنها للاستفهام " (١) ، وقد تبعه فى الأربعة الأُوَل وقال : "يدخلن الثانى فيما دخل فيه الأول من المعنى والإعراب " (٢) ، وخالفه فى إفراد (أم) عن (أو) و (إمَّا) .

العامل فى المعطوف والمعطوف عليه :

ذكر النحويون أن حروف العطف غير عاملة ، قال السهيلى : " ليس من حروف العطف شىء عامل "(٣).

وقال العكبرى : " وحروف العطف غير عاملة ؛ لأنها لو عملت لعملت عملاً واحدًا ، والواقع بعدها أعمال مختلفة ، ولأنها غير مختصة بالأسماء ، ولا بالأفعال ، فعلم أنها نائبة عن ذكر العامل ، لا نائبة عنه فى العمل " (٤) .

ولكنهم اختلفوا فى العامل مع هذه الحروف هل هو مقدر ؟ أو أن العامل قد حذف ..

جاء فى شرح اللمع للضرير : " واعلم أن النحويين قد اختلفوا هل العامل مقدر مع هذه الحروف ، أو قد حذف ، فبعضهم يقول : مقدر ، والدليل عليه نصبه للفعل بعد حتى إذا قال : حتى تقوم ، فلولا أنَّ (أنْ) مقدرة بعد حتى ما جاز النصب . وبعضهم لا يقدر العامل بعد هذه الحروف دليله بأنه يقول : لو كان مقدرًا بعدها لوجب النصب فى قولك : ما زيدٌ قائمًا ؛ لأن معنى (ما) أنْفى ، وإنما حذف اقتصارًا ، واجتزأ بحرف العطف عنه " (٥) .

ووضح ابن يعيش العامل فى المعطوف ، والمعطوف عليه كالآتى :

---

(١) التهذيب الوسيط في النحو ص ١٦٠ .
(٢) المرجع السابق ص ١٦٠ – ١٦١ .
(٣) نتائج الفكر ص ٧٦ .
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٣١ .
(٥) شرح اللمع للواسطى الضرير ص ١١٦ .

١ – أن العامل فى المعطوف والمعطوف عليه هو الفعل الأول ، وهو مذهب سيبويه [١] وجماعة من المحققين ، وحذف الفعل الثانى لدلالة الأول عليه فى نحو : قام زيد وعمرو ، فأصله قام زيد قام عمرو ، فحذفت (قام) الثانية لدلالة الأولى عليها .

٢ – أن العامل فى المعطوف عليه (العامل المذكور ، والعامل فى المعطوف حرف العطف بحكم نيابته عن المحذوف [٢] ، وهو رأى أبى على [٣] .

٣ – العامل فى المعطوف المحذوف ، فإذا قلت : ضربت زيدًا وعمرًا فالمراد : وضربت عمرًا ، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليه ، وبقى عمله فى (عمرًا) على ما كان ، كما قلت : زيد عندك ، وأصله : استقر عندك ثم حذفت استقر لدلالة الظرف عليه ، وبقى عمله فيه على ما كان ، ونسب هذا إلى آخرين [٤] .

---

(١) في الكتاب ١ / ٩٧ " كما تقول مررت بزيد وعبد الله مررت به " ، وفى الكتاب ١ / ٤٣٧ " هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه ... وذلك قولك : مررت برجل وحمار قبل ، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه " .

(٢) جاء في التذييل " وفى الغرة : إذا قلت : ضربت زيدًا وعمرًا ، فتقديره (ضربت زيدًا وضربت عمرًا) نابت الواو مناب الفعل " . المسائل النحوية في الجزء الخامس من التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبى حيان ٢ / ٤٧٠ – رسالة دكتوراه – إعداد / محمد محمود عبد الجواد – جامعة الأزهر .

(٣) جاء في المساعد ٢ / ٤٧٨ " وتعليل الفارسى يرشد غلى ذلك حيث قال : " إن حرف العطف شديد الاتصال بمعطوفه ، وهو نائب مناب العامل " .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٥ .

الفصل الأول
المطروح والمقبول فى الأحرف التى تقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى

المبحث الأول
امتناع الجمع بين حروف العطف (الفاء ، وثم) ، و (الواو ، وثم)

فمن المطروح مثل : (جاءَ زيد فثم عمرو ، أو : وثم عمرو .

الدراسة :

لكل حرف من حروف العطف معنى يختص به ، فلا يشترك حرفان فى معنى واحد ، فالواو للجمع ، والفاء للتعقيب والترتيب من غير مهلة ، و (ثم) للتعقيب والترتيب مع المهلة ، و (لا) لتأكيد النفى ، و (بل) للإضراب ، و (لكن) للاستدراك ، فإذا دخل أحدهما على الآخر ، وجب خروج أحدهما عن معنى العطف، وثبت الحكم للآخر ، وقد أكد هذا المعنى العلماء ، ونصوا عليه فى مصادرهم ، ففى التبصرة : " وحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض؛ لأن ذلك يوجب خروج أحدهما عن معنى العطف ، فلا يجوز : جاءنى زيد وثم عمرو ؛ لأنه لا يخلو من أن تكون الواو عاطفة ، أو (ثم) فأيُّهما ثبت له الحكم استغنى به عن الآخر" (١).

وأشار العكبرى إلى أن الجمع بين حروف العطف يترتب عليه تغيير فى المعنى، وذكر مثالاً للجمع بين (الواو ، ولا النافية العاطفة) وضرب مثالاً على العطف بالواو بعد النفى ترتب عليه نفى الاشتراك والجمع بين الاسمين فى الفعل، ولكن عند الجمع بين الواو ، و(لا) بعد الإثبات ترتب عليه نفى الفعلين معًا ، فقال : " ولو قلت : رأيت زيدًا ولا عمرًا ، لم يجز ، ويفيد ههنا نفى الرؤية عنهما؛ لأنك لو قلت : (ما رأيت زيدًا وعمرًا) ، جاز أن يكون رأيت أحدهما .

---

(١) التبصرة والتذكرة للصيمرى – تح / أحمد مصطفى على الدين ١ / ١٣٧ – ط / الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م – ط / دار الفكر – دمشق .

فإذا أدخلت (لا) نفيت الأمرين . وإنما كذلك كان ؛ لأن (لا) تقضى النفى ، فيقدر بعدها فعل آخر ، فكأنك قلت : ما رأيت زيدًا ، ولا رأيت عمرًا ، ولو اقتصرت على (الواو) لأفادت الجمع ، وكان هو المنفى . وعلى هذا إذا قال : والله لا كلمتُ زيدًا ، وعمرًا ، وكلم أحدهما لم يحنث ، وإن قال : ولا عمرًا ، حنث بكلام أيهما كان "[1] .

ويؤكد الصنعانى منع الجمع بقوله : " ويمتنع الجمع بين حروف العطف لو قلت : جاء زيد فثم عمرو ، أو : وثم عمرو لم يجز " [2] .

التحليل :

يتبين مما تقدم أن لكل حرف من حروف العطف معنى يختص به لا يشاركه فيه حرف آخر، فإذا اجتمع حرفان فى جملة لا يقال: إنهما حرفا عطف ، بل يجب أن يخرج أحدهما عن معنى العطف إلى معنى آخر، فمثال مجىء الواو للعطف فى قولهم (لم يقم عمرو ولا زيد) ، الواو للعطف ، و (لا) لتوكيد النفى .

ومثال خروج الواو عن معنى العطف إلى القسم عندما اجتمعت مع (ثم) فى قولهم : والله لا فعلت ثم والله لا فعلت، (ثم) للعطف ، والواو جاءت للقسم [3] .

وعليه أن تطرح مثل : (جاء زيد فثم عمرو) ؛ لأن كل واحد من حرفى العطف له معنى ، فـ (الفاء) للترتيب مع التعقيب من غير مهلة ، و (ثمَّ) للترتيب مع المهلة ، وهنا لا يجتمع الضدان وتقبل : (جاء زيدٌ فعمرو) ، فالفاء أفادت الترتيب مع التعقيب بلا مهلة ، أو : (جاء زيد ثم عمرو) على أن (ثم) أفادت الترتيب مع التراخى وهو عربى جيد .

وهو الذى أميل إليه وأرجحه أن لكل حرف معنى يختص به ، وهو قول جمهور النحويين .

---

(١) المتبع في شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى (ت ٦١٦ هـ) – تح د / عبد الحميد حمد الزوى م ٢ / ٤٣٢ – منشورات جامعة قار يونس – بنغازى – ط / الأولى ١٩٩٤ م .
(٢) التهذيب الوسيط ص ١٦٥ .
(٣) ينظر : الأصول في النحو لابن السراج تح / عبد الحسين الفتلى ٢ / ٥٩ – ط / مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ط / الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

فقد قال ابن السراج : " واعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك فى الكلام ، فد أُخرِج أحدهما من حروف النسق " (١) .

ويوافقه ابن يعيش فى قوله : " لا يجوز دخول حرف العطف على مثله ، إذ من المحال عطف العاطف " (٢) .

(١) المرجع السابق ٢ / ٥٩ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٠٥ .

المبحث الثانى
حُكم تقديم المعطوف على المعطوف عليه

وعليك أن تطرح مثل : (قام وعمروٌ زيدٌ) .

ونحو : (ضربتُ وعمرًا زيدًا) .

الدراسة :

أكثر النحويين يمنعون تقديم المعطوف الذى هو نسق على المعطوف عليه ، ويجيزون على قلة مع الواو وحدها فيما جاء مسموعًا عن العرب فى ضرورة الشعر ، ومنهم من يرى أنه لا تقديم فيه ، ولا تأخير من قبل العطف ، وهو ما جاء فى قول الشاعر [١] :

ألا يا نخلةُ من ذاتِ عِرْق ∴ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

فـ (رحمةُ) معطوف على (السلام) وهو متقدم [٢] .

فابن جنى يرى أنه لا تقديم فى هذا البيت ، ويجعل العطف على الضمير المستكن فى الخبر من غير توكيد له أخف وقعًا فى المخالفة من القول بتقديم العطف على المعطوف عليه ، فقال عن البيت سالف الذكر : " فَحَمَلَته الجماعةُ على هذا ، حتى كأنه عندها : عليك السلام ورحمة الله ، وهذا وجه ، إلا أن عندى فيه وجهًا لا تقديم فيه ، ولا تأخير من قِبَل العطف ، وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفًا على الضمير فى (عليك) ، وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء ،

---

(١) البيت من الوافر للأحوص ، ورد ذكره في الأصول ١ / ٣٢٦ ، والأمالى الشجرية لأبى السعادات المعروف بابن الشجرى ١ / ١٨٠ ، والتهذيب الوسيط ص ١٦٥ ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبى (ت ٧٩٠ هـ) – تح د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ٤ / ٦٠٨ – ط / جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ط / الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م ، وشعر الأحوص الأنصارى – جمع وتحقيق / عادل سليمان جمال ص ١٩٠ – ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٥ م .
اللغة : ذات عِرق : موضع بالحجاز وميقات أهل العراق للإحرام بالحج ، وقوله : نخلة : كناية عن المرأة ، وأصل هذه الكناية أن عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – نهى الشعراء عن ذكر النساء في أشعارهم لما في ذلك من الفضيحة . ينظر : حاشية الأصول للمحقق ١ / ٣٢٦ .

(٢) ينظر : التهذيب ص ١٦٥ .

وخبره مقدم عليه ، وهو (عليك) ، ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ، ذهب عنك مكروه التقديم ، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسهل عندى من تقديم المعطوف على المعطوف عليه " [١] .

ولكن بعض العلماء جوز تقديم المعطوف عطف نسق وذكر معه شروطًا ، ومع الواو خاصة من حروف العطف ، وهى :

أولاً : أن لا يؤدى إلى وقوع حرف العطف متصدرًا ، فلا تقول : وعمرو زيد قائمان ، وأنت تريد : زيد وعمرو قائمان .

وثانيًا : أن لا يؤدى إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف ، فلا تقول: إنَّ وعمرًا زيدًا قائمان، تريد : إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان .

وثالثًا : أن لا يكون المعطوف مجرورًا ، فلا تقول : مررت وعمروٍ بزيد ، تريد : مررت بزيد وعمرو .

فهذه المواضع لا يجوز فيها تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ويجوز فيما عدا ذلك [٢] .

ومن العلماء من خصه بالضرورة فقط ، واشترط أن يكون المعطوف معتمدًا على كلام قبل ذكر العطف [٣] ، وعليه بيت الشعر : ..... عليك ورحمة الله السلام .

---

(١) الخصائص لابن جنى – تح / عبد الحميد هنداوى ٢ / ١٦١ – منشورات / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تح / صاحب أبو جناح ١ / ٢٤٥ بتصرف – طبعة مصورة ، وينظر : شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى – تقديم د / إميل بديع يعقوب ٢ / ٣٧١ – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

(٣) ينظر : التهذيب الوسيط ص ١٦٥ بتصرف .

حيث اعتمد المعطوف (رحمة) على الجار والمجرور (عليك) وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والتقدير : السلام حصل عليك ، فحذف الخبر ، ونقل ضميره إلى (عليك) (١) .

ويؤكد منع النحويين تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا فى الضرورة الشعرية ما جاء فى الأمالى الشجرية : " وإنما جاز فى الضرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ولم يجز ذلك فى الصفة ، والتوكيد ، والبدل ؛ لأنه غير المعطوف عليه ، والصفة هى الموصوف ، وكذلك المؤكد عبارة عن المؤكد ، والبدل إما أن يكون هو المبدل أو بعضه ، أو شيئًا ملتبسًا به " (٢) .

التحليل :

تقديم المعطوف على المعطوف عليه فى عطف النسق للعلماء فيه نظر ، فمنهم من منعه ، وتأول ما جاء من الشعر ، ولم يقل بالضرورة ، وهو ابن جنى، وذكر وجهًا من القياس يُضعف فيه هذا التقديم بقوله : " وإنك إذا قلت : (قام وزيد عمرو) ، فقد جمعت أمام زيد بين عاملين أحدهما : (قام) ، والآخر (الواو)، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها ، وإذا صرت إلى ذلك ، صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين ، وليس هذا كإعمال الأول أو الثانى فى نحو : قام وقعد زيد ، لأنك فى هذا مُخيَّر ، وإن شئت أعملت الأول ، وإن شئت أعملت الآخر ، وليس ذلك فى نحو : قام زيد وعمرو ؛ لأنك لا ترفع عمرًا فى هذا إلا بالأول " (٣) .

فابن جنى يرى أن تقديم المعطوف على المعطوف عليه يترتب عليه الجمع بين عاملين على المعطوف ، وهذا لا يجوز ، وليس هناك مقارنة بين هذا الموضع وبين باب التنازع .

ومنهم من خصه بالضرورة الشعرية ، وهذا ما أميل إليه ؛ لمغايرة المعطوف للمعطوف عليه دون بقية التوابع، أما فى الاختيار ، فلا يجوز ، وعليك أن تطرح

---

(١) ينظر : حاشية الأصول ١ / ٣٢٦ للمحقق .
(٢) الأمالى الشجرية ١ / ١٨٠ .
(٣) الخصائص ٢ / ١٦٢ .

مثل : (مررت وزيد بعمرو) ، ومثل : (إنَّ وعمرًا زيدًا قائمان) ، ولا يقال : (قام وزيد عمرو) ؛ وذلك لما ذكره صاحب شرح الكافية من " أن العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف ، فهو كالآلة للعمل ، أو مرتبة الآلة بعد المستعمل لها[١]. وتقبل الصحيح وهو : مررت بعمرو وزيد ، وإنَّ زيدًا وعمرًا قائمان، وقام عمرو وزيد ، فهو عربى جيد لمجئ حرف العطف بعد المعطوف عليه. واشترط النحويون لصحة العطف الاتفاق بين المعطوف والمعطوف عليه فى المعنى والزمان ، فلا يصح نحو : (مات زيد والشمس) ؛ لأن الشمس لا يصح موتها ، ولا نحو : (نام زيد والسماء) ؛ لأن السماء لا يصح منها النوم ، ولا يصح نحو : (قام زيد ويقعد) لاختلاف الزمان بين الفعلين [٢] .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٧١ .
(٢) ينظر : الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثمانينى – تح / عبد الوهاب محمود كحلة ص ٣٨٧ – ط / مؤسسة الرسالة – بيروت – ط / الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م .

المبحث الثالث
حُكم الفصل بين حرف العطف والمعطوف إذا كان العاطف على حرف واحد

فمن المطروح نحو : (قام زيد فو الله عمرو) .

أو : (ووالله عمرو) .

الدراسة :

منع النحويون الفصل بين حرف العطف والمعطوف إذا كان العاطف على حرف واحد ؛ وذلك لكون العاطف أشد افتقارًا إلى غيره فكرهوا الفصل لذلك[١] ، وجوزوه عندما يكون على أكثر من حرف ؛ لأنه لا يكون فى حاجة إلى الافتقار إلى غيره ، فيستقل بنفسه ، قال ابن السراج : " وحروف العطف لا يفرق بينها ، وبين المعطوف بشىء مما يعترض بين العامل والمعمول فيه ، والأشياء التى يعترض بها الأيمان والشكوك ، والشروط ، وقد يجوز ذلك فى (ثم ، وأو ، ولا) لأنها تنفصل ، وتقوم بأنفسها ، وقد يجوز الوقف عليها فتقول : قام زيد ثم ، والله عمرو ، وثم أظن عمرو " [٢] .

ومن النحاة من وضع شرطًا لجواز الفصل عندما يكون على أكثر من حرف ، وأن يكون الفصل بالقسم أو الظرف أو المجرور نحو : قام زيد بل والله عمرو ، وقام زيد فى السوق ثم فى الدار عمرو [٣] ، ومنهم من جوز الفصل بين حرفى العطف (الواو ، والفاء) ، والمعطوف بالقسم أو الظرف أو المجرور، خصه بالضرورة الشعرية، ونسب ذلك إلى أبى علىّ الفارسى [٤] ، واستدل على منعه

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٤٧ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٦٨ .
(٢) الأصول ٢ / ٥٩ – ٦٠ .
(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٤٧ .
(٤) جاء في شرح التسهيل ٣ / ٣٨٤ " وجعل أبو على الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مخصوصًا بالضرورة " . المسائل النحوية بالجزء الخامس من التذييل والتكميل في شرح التسهيل – إعداد / محمد محمود عبد الجواد ٢ / ٤٦٧ – رسالة دكتوراه جامعة الأزهر .

فى الاختيار إذا كان المعطوف فعلاً نحو : قام زيد ووالله قعد ، فلا يجوز فيه الفصل[١] ، ولكن ابن مالك جوزه بشرط فقد قال : " وهو جائز فى أفصح الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلاً ، ولا اسمًا مجرورًا " [٢] واستدل بآى القرآن الكريم قال تعالى : ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ حَسَنَةٗ﴾ [٣] .

ومما جاز فيه قول الشاعر [٤] :

يومًا تراها كمثل أردية العصْـ ∴ ـب ويومًا أديمها نَغِلا

حيث فصل (يومًا) بين الواو وأديمها المعطوف على الضمير فى تراها ، فإنه أراد : تراها يومًا كمثل أردية العصب ، وأديمها يومًا آخر نغِلا ، فالظرف فصل حرف العطف ، والمعطوف به على المنصوب من قبله [٥] .

التحليل :

منع النحويون الفصل بين العاطف والمعطوف فى الاختيار إذا كان العاطف على حرف واحد ، وجوزوا الفصل بشرط أن يكون العاطف على أكثر من حرف ، وأن يكون الفاصل القسم أو الظرف والجار والمجرور ، وما جاء من الشعر ، وفيه الفصل بين العاطف والمعطوف ، والعاطف على حرف واحد فمن باب الضرورة ، وعليه ألا تقبل وتطرح نحو: ضربتُ زيدًا فو الله عمرًا، لأن العاطف على حرف واحد .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل للمرادى تح / محمد عبد النبى محمد ص ٨٢٣ – مكتبة الإيمان بالمنصورة – ط / الأولى ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٤ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٢٤ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٠١ .

(٤) البيت من المنسرح للأعشى ، ورد ذكره في ديوان الأعشى – شرح وتعليق / محمد محمد حسين ص ٢٨٣ – ط / المكتب الشرقى للنشر والتوزيع – بيروت ١٩٨٦ م ، والخصائص ص / ١٨٦ ، ولسان العرب لابن منظور مادة (نغل) ط / دار المعارف – القاهرة . والضمير في (تراها) يعود على الأرض ، والعصب ضرب من البرود ، والنغل من نغل الشيء إذا فسد ، ويريد به هنا تهشم وجه الأرض من الجدب . ينظر : حاشية شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٤٧ .

(٥) ينظر: الخصائص ٢/ ١٦٨، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/ ٢٤٧ .

ويؤيده ما جاء فى التهذيب : " ويمتنع أن يفصل بين حرف العطف والمعطوف بشىء غير القسم ، فإنه يجوز أن تقول : ضربتُ زيدًا ثمَّ والله عمرًا ، فافهم ذلك تصب إن شاء الله تعالى " (١) .

أما إذا كان المعطوف فعلاً فلم يجز الفصل المذكور بوجه كما فى نحو : (قام زيد ووالله قعد) (٢) ، وأما إذا كان اسمًا مجرورًا فيعاد معه الجار ، كما فى نحو : (مُرَّ الآن يزيد وغدًا بعمرو) فعندما فصل بالظرف أعاد الخافض مع (عمرو) وهو الباء ، وإن لم يعد وجب النصب بفعل مضمر كما فى قراءة يعقوب بالنصب(٣) من قوله تعالى : ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ (٤) أى : ووهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب (٥) .

ولعل حُجة العربى فى عدم الفصل شدة افتقار العاطف إلى ما بعده عندما يكون على حرف واحد . وعليه لك أن تقول : (ضربت زيدًا فعمرًا) وتقبله ؛ لأنه عربى جيد لما تقدم من شدة الافتقار عندما يكون العاطف على حرف واحد . والله أعلم .

---

(١) التهذيب الوسيط ص ١٦٥ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٨٤ ، وشرح التسهيل للمرادى ص ٨٢٣ .
(٣) ينظر : الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسى ٢ / ٤١٢ " وقرأ ابن عامر وحمزة (يعقوب) نصبًا " تح / كامل مصطفى الهنداوى ، ط / دار الكتب العلمية ، ط / الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٤ .
(٤) سورة هود : من الآية ٧١ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٤ ، وشرح التسهيل للمرادى ص ٨٢٣ .

المبحث الرابع
(الفاء ، وثم) تفيدان الترتيب لا الجمع

فيطرح معهما من الأساليب مثل : (اختصم خالد فبكر)، أو : (ثم بكر) .

و(اصطف هذا فابنى) أو (ثم ابنى) .

و(المال بين زيد فعمر) .

الدراسة :

تحدث النحويون عن (الفاء ، وثم) عند معرض حديثهم عن الواو ، بأن الواو تفيد الجمع لا الترتيب ، فهى بمنزلة التثنية والجمع فيما اختلف لفظه مثل : زيدُ ، وعمرو ، كما تقول : قام الزيدان ، فكما أن التثنية لا ترتيب فيها ، فكذلك نظائرها ، وقالوا : زُر زيدًا وعمرًا بعده ، ولا يقولون : (زُر زيدًا فعمرًا بعده)، ولا (ثم عمرًا بعده) ؛ لأن الفاء وثم للترتيب [(١)] .

أما (الواو) فتأتى مع الأفعال التى تقتضى الاشتراك فى الفاعلية لفظًا وفى المفعولية معنى ، مثل : تضارب ، وتشارك ، واختصم ، وهذا يخالف ما تفيده (الفاء) و(ثم) من الترتيب بغير مهلة ، أو مع المهلة ، فلا تصلح الفاء وثم فى هذه المواضع [(٢)] .

فالواو للجمع بين الشيئين من غير ترتيب ، ولا مهلة ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ، احتمل الكلام ثلاثة معانٍ :

الأول : أن يكون زيد قام قبل عمرو .

والثانى : أن يكون عمر قام قبل زيد بمهلة أو غير مهلة .

والثالث : أن يكونا قاما معًا .

---

(١) ينظر : شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعى (ت ٤٧٩ هـ) تح / عبدالفتاح سليم ص ٢٣٨ – ط / دار المعارف – ط / الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م ، وينظر : مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ١٦٢ – تح / محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط / صبيح .

(٢) ينظر : المقتصد م ٢ / ٩٣٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٢٣ ، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز (ت ٦٨١ هـ) تح د / شريف عبد الكريم النجار ٢ / ٨٨٢ – ط / دار عمار – الأردن .

هذا عند البصريين ، ولكن بعض الكوفيين [١] زعموا أنها تفيد الترتيب[٢]، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[٣] وقالوا : إن زلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها ، والواو هى التى دلت على ذلك .

وقد ردَّ عليهم ابن عصفور بأن ذلك مفهوم من المعنى فإن زلزال الأرض قبل إخراجها أثقالها ، وذكر لهم دليلاً على ذلك بأن الواو تأتى مع الأفعال التى تدل على المفاعلة ، ولا تأتى معها الفاء فى قولهم : اختصم زيد وعمرو ، ولا يجوز : اختصم زيد فعمرو [٤] .

وقد ردَّ من قبل أبو البقاء العكبرى بما جاء فى السماع ، والقياس من القول بما يفيد أن الواو للجمع ، لا للترتيب ، ولا تصلح الفاء فيما تصلح فيه الواو ، ومن استدلاله بالسماع قوله تعالى : ﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[٥] .

ومعلوم أن الركوع قبل السجود ، وقوله تعالى : ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [٦] ، وقال تعالى : ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [٧] فقدَّم وأخَّر والقصة واحدة .

---

(١) جاء في مجالس ثعلب : ١ / ٣٨٦ " إذا قلت : قاما جميعًا فيكون في وقتين ، وفى واحد ؛ لأنك تقول : مات زيد ومحمد جميعًا ، فيكون الوقت مختلف " – تحقيق / محمد عبد السلام هارون ، ط / دار المعارف .

(٢) جاء في الهمع ٣ / ١٥٦ : " وقال قطرب والربعى وهشام وثعلب وغلامه أبو عمر الزاهد وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينورى هى للترتيب ؛ لأن الترتيب في اللفظ يستدعى شيئًا ، والترتيب في الوجود صالح له ، ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أبى حيان رُدَّ به ادعاء السيرافى ، وغيره إجماع البصريين والكوفيين على أنها تفيده ، ونقله ابن هشام عن الفراء أيضًا ، والرضى عن الكسائى وابن دستوريه " ، وينظر : شرح الكافية للرضى ٤٠٥/٤ ، وارتشاف الضرب لأبى حيان ٤ / ١٩٨١ – ١٩٨٢، ومغنى اللبيب لابن هشام ٣٥٤/٢ ، تح / محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط / صبيح .

(٣) سورة الزلزلة : الآيتان (١ – ٢) .

(٤) شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٢٦ – ٢٢٧ بتصرف .

(٥) سورة آل عمران : الآية (٤٣) .

(٦) سورة البقرة : الآية (٥٨) .

(٧) سورة الأعراف : الآية (١٦١) .

وأما القياس فذكر أربعة أوجه :

الأول : أن الواو تستعمل فى موضع يستحيل فيه الترتيب كقولك : (المال بين زيد وعمرو) ، ولو قلت : (بين زيد فعمرو) لم يستقم [١] ؛ لأن (بينًا) يقتضى أكثر من واحد، ومن ذلك (سواء زيد وعمرو) ، و (سيان ، زيد وعمرو) ، و (الفاء) هنا لا تجوز ؛ لأن التساوى لا يكون فى الواحد [٢] .

والثانى : أنك تقول : (اختصم زيد وعمرو) ، والترتيب هنا محال ؛ لأن الاختصام لا يكون من شخص واحد .

والثالث : أنك تقول : (جاء زيد وعمرو معًا) ، ولو قلت : (جاء زيد فعمرو معًا) كان محالاً .

والرابع : ذكر فيه أن الفاء للترتيب بلا خلاف ، ولو جعلت (الواو) للترتيب أيضًا لفسد من وجهين :

أحدهما : أنه كان يؤدى إلى الاشتراك ، وهو أن يُجْعَل للمعنى الواحد حرفان ، وأحدهما يغنى عن الآخر ، والأصل خلافه .

والآخر : أن الجمع محتاج إلى الدلالة عليه ، فلو جُعلت (الواو) للترتيب لم يبق للجمع حرف [٣] .

التحليل :

لكل حرف من حروف العطف معنى يختص به لا يشاركه فيه غيره ، فالواو للجمع بدون ترتيب ، والفاء للترتيب بغير مهلة ، وثم للترتيب مع المهلة ، والذى يحدد هذا ما تقتضيه الجملة من اشتمالها على أفعال تدل على هذه المعانى نحو : اختصم، واصطف، وتشاور ، وتشارك ، وغيرها من المعانى التى تدل على الجمع لا يصلح معها الفاء ، أو ثم ، وقد ذكر ابن هشام موضعًا قال عنه : إنه من أقوى

---

(١) ينظر : المتبع في شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى – تح / غازى مختار طليمات ، وعبدالإله نبهان م ٢ / ٤٢٤ – ط /دار الفكر – بيروت ، دمشق – ط / الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى ١ / ٤١٨ .

(٣) ينظر : المتبع م ٢ / ٤٢٥ .

الأدلة على أن الواو لا تفيد الترتيب كما هو الحال مع الفاء ، وثم ، فقد قال : "عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو ، واشترك زيد وعمرو ، وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك: جلَسْتُ بين زيدٍ وعمرو"(١).

وقد ذكر ابن الحاجب أن القول بالمعية يترتب عليه فساد المعنى حيث قال : "واستدل صاحب الكتاب على فساد قول من قال بالمعية بقولهم : (جاءنى زيد اليوم وعمرو أمس) ... وكذلك قوله : (سيان قعودك وقيامك) ؛ لأنك لو ذهبْتَ تجعلها للترتيب لفسد المعنى ؛ لأنه يؤدى إلى الإخبار عن الواحد بالمساواة ، وهو محال " (٢) .

فمن المقبول قولك : (تشاور زيد وعلى) ، و(توضأت فصليت) ، و (حضرت الحفل ثم انصرفت) ، فكل حرف من حروف العطف قد دلَّ على معنى لا يشاركه فيه غيره فى الأمثلة السابقة .

(١) مغنى اللبيب ٢ / ٣٥٦ .
(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب – تح د / موسى بناي العليلى ٢ / ٢٠٠٥ – ط / إحياء التراث الإسلامى – العراق .

المبحث الخامس

وفيه مطلبان :

الأول : ما لا تصح فيه (الفاء) للعطف .

فيطرح معها مثل : (ضربت زيدًا يوم الجمعة فعمرًا بعد شهر) .

والثانى : ما لا تصلح فيه (ثم) للعطف .

فيطرح معها مثل : (إن تأتنى ثم أنا أكرمك) .

ومثل : (الذى يطير ثم يغضب زيدُ الذباب) .

الدراسة :

الفاء وثم يشتركان فى إفادتهما الترتيب، ولكن تنفرد الفاء بأمرين: الأول : كون الترتيب بعدها بلا مهلة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيكون المعطوف لاحقًا متصلاً[١] كما فى قوله تعالى :﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾[٢] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾[٣] ، وكذلك فى نحو: أكلتُ فشربتُ ، وتوضأتُ فصليتُ ، وزيدٌ يصلى فيقرأ، الفاء فى ذلك كله عاطفة معقبة من غير مهلة [٤]، والأكثر كون المعطوف بها متسببًا عما قبله كما فى قولك : أقمته فقام ، وعطفته فانعطف [٥] ، واختيرت الفاء فى ربط جواب الشرط بفعله ، لأجل أن الجواب من حقه أن يلحق بالشرط سريعًا ، فالأصل فى الفاء الاتباع ، والعطف فرع على ذلك ، فتقول : إن تأتنى فأنا أكرمك ، ولا تقول : إن تأتنى ثم أنا أكرمك [٦] .

وعنها قال صاحب المقتصد : " والفصل بين ثم والفاء أنَّ فى ثم تراخيًا ، وليس فى الفاء ، فإذا قلت : ضربت زيدًا ثم عمرًا ، كان المعنى أنه وقع بينهما

---

(١) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٥١٩ .
(٢) سورة البقرة : الآية (٢٢) .
(٣) سورة البقرة : الآية (٣٧) .
(٤) المحرر في النحو م ٢ / ٩٩٧ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك – تح د / عبد الرحمن السيد وزميله ٣ / ٣٥٢ – ط / هجر – الجيزة – ط/ الأولى ١٤١٠ هـ–١٩٩٠م، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥١٩ .
(٦) ينظر : المقتصد م ٢ / ٩٤١ بتصرف .

مهلة ، ولو قلت : ضربت زيدًا فعمرًا ، كان المعنى أنَّ ضرب عمرو وقع عقيب ضرب زيد ، ولم تتطاول المدة بينهما ، ألا ترى أنك لا تقول : ضربتُ زيدًا يوم الجمعة فعمرًا بعد شهر ، وقد تقول ذلك فى ثم " (١) .

ويبين المجاشعى أن (الفاء) مع دلالتها على الترتيب والتعقيب كما قال الجرجانى ، فهى تكون رابطة بين جملتى الشرط والجزاء . ذكر فى شرح عيون الإعراب : " أن لها موضعين : أحدهما أن تكون عاطفة مرتبة تدل على أن الثانى يَقْرُو (٢) الأول من غير مهلة بينهما نحو قولك : ضربتُ زيدًا فعمرًا ، ولهذا جعلت فى الجواب " (٣) ، فالمجاشعى يبين أن الفاء دخلت فى جواب الشرط لما يقتضيه الشرط من الترتيب والتعقيب للجزاء بعد فعله ، ومن أوجه الفاء : أن تكون عاطفة .

وعن دلالة الفاء العاطفة يقول السهيلى : " وأما (الفاء) فهو موضوعة للتعقيب ، وقد تكون للتسبيب والترتيب ، وهما راجعان إلى معنى التعقيب ؛ لأن الثانى بعدهما أبدًا ، إنما يجىء فى عقب الأول ، والتسبيب نحو : ضربته فبكى ، والترتيب مثل قوله سبحانه وتعالى :﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ (٤) دخلت الفاء لترتيب لترتيب اللفظ ، لأن الهلاك يجب تقديمه فى الذكر ، لأن الاهتمام به أولى ، وإن كان مجىء البأس قبله فى الوجود " (٥) .

ويؤيد المرادى السهيلى فيما ذهب إليه من أن الفاء العاطفة معناها التعقيب ، وهى تشرك الثانى الأول فى الإعراب ، والحكم .

وتشارك (ثم) فى إفادة الترتيب ، وتفارقها فى أنها تفيد الاتصال بلا مهلة ، وهذا هو مذهب البصريين ، وأما ما ذكره من قول الحق تبارك وتعالى : ﴿وَكَم مِّن

---

(١) المقتصد لعبد القاهر الجرجانى م ٢ / ٩٤١ .
(٢) يَقْرُو : يتبع .
(٣) شرح عيون الإعراب ص ٢٣٩ – ٢٤٠ .
(٤) سورة الأعراف : الآية (٤) .
(٥) نتائج الفكر للسهيلى ص ٢٥٠ .

قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ فهو رأى للفراء بأن الفاء في هذه الآية الكريمة ليست مرتبة ، فقال : " وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقًا إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك كقوله تعالى : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ ، والبأس فى الوجود واقع قبل الإهلاك (١) ، وأجيب بأن معنى الآية : وكم من قرية أردنا إهلاكها " (٢) ، فالفراء موافق للبصريين فى أنها تفيد الترتيب إلا فى الفعلين اللذين أحدهما سبب للآخر ويؤولان إلى معنى واحد (٣) ، وما ذهب إليه المرادى من القول إن الفاء تفيد الترتيب فى الآية الكريمة هو ما اختاره ناظر الجيش فقال : كأنه قيل : أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا وأن يكون أريد بأهلكناها: أنها أهلكت إهلاكًا من غير استئصال فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال " (٤) ، أو " بأنها للترتيب الذكرى " (٥) .

والأمر الثانى: الذى تنفرد به الفاء العطف بين جملتين ، والاكتفاء بضمير واحد رابط بينهما مع كون الثانية لا تصلح للعطف على الأخرى لخلوها من الضمير الرابط بينهما ، واختيرت الفاء فى هذا الموضع لما فيها من السببية ، فهى تدل على أن ما قبلها سبب لما بعدها ، ولا تصلح فى هذا الموضع الواو أو ثم أو غيرهما .

والجملتان سواء أكانتا موصولتين أم خبرين أم صفتين ، فمثال الموصولتين : الذى يطير فيغضب زيدُ الذبابُ ، وقد عبر عنها ابن الناظم بقوله : " وتختص الفاء بعطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة كقولك : الذى يطير فيغضب

---

(١) جاء في المغنى ١ / ١٦١ " وقال الفراء : " إنها لا تفيد الترتيب مطلقًا ، وهذا – مع قوله : إن الواو تفيد الترتيب – غريب " ، وينظر رأيه في : ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٥ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٦٢ .

(٢) الجنى الدانى في حروف المعانى للمرادى – تح / فخر الدين قباوة وزميله ص ٦١ – ٦٢ بتصرف – منشورات / دار الكتب العلمية – بيروت – ط/الأولى ١٤١٣ هـ–١٩٩٢م.

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٢٨ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٥ .

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش – تح أ . د / على محمد فاخر وزملائه م ٧ / ٣٤٤١ – ط / دار السلام – القاهرة – ط الأولى ١٤٢٨ / ٢٠٠٧ م .

(٥) مغنى اللبيب ١ / ١٦١ ، والهمع ٣ / ١٦٢ .

زيدُ الذباب ، فلو جعلت موضع الفاء ثم يغضب زيد الذباب لم تجز المسألة ؛ لأن يغضب زيد جملة لا عائد فيها على الذى ، فلا يصلح أن تعطف على الصلة ، لأن شرط ما عطف على الصلة أن يصلح وقوعه صلة .

فإن كان العطف بالفاء لم يشترط ذلك ، لأنها تجعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية ، فكأنك قلت : الذى إنْ يَطِرْ يغضبْ زيدُ الذبابُ " [١] ، ومثال الخبرين : خالد يقوم فيقعد بشر ، ومثال الصفتين : مررت برجل يبكى فيضحك عمرو [٢] ، وقد يكون الضمير فى الجملة الثانية نحو : الذى تقوم هند فيغضب عمرو ، ومررت بامرأة تبكى زيد فيضحك ، وهند يقوم عمرو فتضحك [٣] .

التحليل :

تنفرد (الفاء) بالإتباع بلا مهلة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فكان لها الحق فى الدخول فى جواب الشرط ؛ لأن الجزاء من حقه أن يلحق بالشرط سريعًا، وأن فى (ثم) تراخيًا لم يكن لائقًا بالجزاء ، فاختيرت الفاء لما فيها من الإتباع والعطف بلا مهلة ، وإن كان الأمر به مهلة فى الزمن ، فلا تصلح (الفاء) ، فيطرح معها نحو : (ضربتُ زيدًا يوم الجمعة فعمرًا بعد شهر) ، فالأمر هنا لـ (ثم) لما فيه من العطف والإتباع مع المهلة ، ومع ذلك ذكر ابن هشام أن التعقيب الذى تدل عليه الفاء قد يتضمن مهلة فقال : " التعقيب ، وهو فى كل شىء بحسبه ، ألا ترى أنه يقال : (تزوج فلان فوُلِد له) إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل ، وإن كانت متطاولة " [٤] ..

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٢٤ ، وينظر : المساعد ٢/ ٤٤٨ .
(٢) تمهيد القواعد م ٧ / ٣٤٣٧ .
(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان – تح د / رجب عثمان محمد وزميله م ٤ / ١٩٨٦ – الناشر / مكتبة الخانجى – القاهرة – ط / الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .
(٤) مغنى اللبيب ١ / ١٦١ ، ١٦٢ .

ولا يصلح نحو : الذى يطير ثم يغضب زيد الذباب ، لأن فى الجملة المعطوفة خلو من الرابط بينها وبين الجملة المعطوف عليها ، فتصلح فى هـذا الموضـع (الفاء) لما فيها من السببية التى تشعر بأن الجملة الأولى سبب فى الثانية .

وعليه يقال : (الذى يطير فيغضب زيد الذباب) ، كأنه قال : (الذى إن يطرْ يغضب زيدُ الذباب) .

المبحث السادس
العطف على الضمير

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول
حُكم العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ، أو ما يسد مسد التوكيد

فمن المطروح نحو : (اذهب وزيدٌ) ، و (ذهبتُ وزيدٌ) .

الدراسة :

من المعلوم أن الضمير نوعان : متصل ومنفصل ، والحديث فى هذا عن الضمير المتصل ، وهذا الضمير إما بارز فى نحو : كتبتُ ، وكتبتِ ، وكتبنا ، وكتبنَ ، وكتبا ، ، وكتبوا ، واكتبى .

وإما مستتر فى نحو قولك : (كَتَبَ) فعل ماض ، من قولك الولد كَتَبَ ، أو فعل أمر فى نحو : اكتبْ يا زيد .

فإذا عطفت على الضمير المرفوع البارز أو المستكن فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بالفصل بين المتعاطفين بتوكيد بضمير منفصل أو بغيره ، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط فى ذلك الفصل بل يجوز فى الكلام:(قمتُ وزيدٌ)[(١)] بلا تأكيد ، ولا فصل من غير استقباح [(٢)] .

وكانت وجهة البصريين فى ذلك أن الضمير المرفوع يتصل بالفعل لفظًا ومعنى، لأن الفاعل كالجزء من الفعل ، فيبنى له فى نحو: ضربتُ ، وضربتَ ، وضربنا،وضربْنَ،وكفى اتصالاً بأنه يستتر فيه نحو:ضرَبَ واضرب يا زيد[(٣)].

جاء فى المحصول : " ألا ترى أنهم يقولون : إذا كان ظاهرًا ، فهو جزء معنى ، وإذا كان مضمرًا فهو جزء لفظًا ومعنى ، ولهذا يلحق بالفعل علم التأنيث إذا كان الفاعل مضمرًا مطلقًا ، بخلافه إذا كان ظاهرًا ، وإذا تبين ذلك امتنع

---

(١) ينظر : الارتشاف م ٤ / ٢٠١٣ .
(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٥٧ .
(٣) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٧ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٥٦ .

العطف عليه ، كامتناع عطف الاسم على الفعل ، أو على جزئه ، فإذا أكد امتاز عن الفعل ، فجاز العطف عليه " [١] ، وذكر ابن إياز أن البصريين لم يبينوا بعد التوكيد المعطوف عليه ، وذكر أن بعض النحويين يرى العطف على المؤكِّد وهو الضمير المنفصل ، ولكنه يرى أن الصواب العطف على الضمير المتصل ، ويؤكد ذلك بقوله : " لأنه قد تجيء صور كثيرة لا يستقيم العطف إلا على الضمير المتصل كقوله تعالى : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [٢] فـ (رسوله) معطوف على الضمير فى (برئ) و (من المشركين) سد مسد التأكيد ، وغير جائز أن يكون العطف على الساد ، وكذلك قوله تعالى : ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [٣] ، الساد هنا (لا) " [٤] .

وهو بذلك يرد قول الصيمرى [٥] بأن الساد مسد التوكيد يجرى عليه الحكم كما جرى على المؤكِّد بقوله : " وللصيمرى أن يقول : الساد مسد التأكيد فرع عليه ، ولأصالة التأكيد جاز العطف عليه ، ولفرعية الساد عطف على المضمر المؤكد ، والجواب : إن إجراء الباب على نمط واحد من أصولهم ، فإذا عُطِف على الضمير المتصل استمر ذلك بخلاف ما ذهب إليه [٦] ، ويؤيد الرضى ابن إياز فى القول إن العطف على الضمير المؤكد لا على التأكيد الظاهر ، وأن هذا التأكيد شرط عند البصريين للعطف على الضمير المتصل ؛ لأن الفاعل يتصل بالفعل لفظًا ومعنى فقال : " والفاعل كالجزء من الفعل ، فلو عطف عليه بلا تأكيد ، كان كما لو عُطف على بعض حروف الكلمة ، فأُكِّد أولاً بمنفصل ؛ لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة ؛ بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده ، فيحصل له نوع استقلال .

---

(١) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢ / ٨٩٦ – ٨٩٧ .
(٢) سورة التوبة : الآية (٣) .
(٣) سورة الأنعام : الآية (١٤٨) .
(٤) المحصول ٢ / ٨٩٧ .
(٥) الصيمرى يقول : " إن العطف على المؤكّد " ينظر : التبصرة ١ / ١٣٩ .
(٦) المحصول ٢ / ٨٩٧ – ٨٩٨ .

ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد الظاهر ؛ لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه ، فكان يلزم إذن أن يكون هذا المعطوف أيضًا تأكيدًا للمتصل وهو محال [١] .

والعطف على الضمير المتصل يتفاوت فى قبحه إذا لم يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

فالقبيح العطف عليه ، وهو ضمير مستكن فى نحو : (زيدُ ذهبَ وعمروٌ) ، أو : (قُم وعمرو) ؛ لأن الضمير ليس له صورة فى اللفظ .

وأقل قبحًا منه فى نحو قولك : قمتُ وزيدٌ ، وإن كان الضمير له صورة فى اللفظ فإنه على حرف واحد ، فهو بعيد عن لفظ الأسماء واقل قبحًا مما سبق فى نحو قولك : (قُمنا وزيدٌ) ، وإن كان الضمير له صورة فى اللفظ ، وهو على حرفين ، فهو هنا أقرب إلى الأسماء ، وعلى هذا كلما قوى لفظ الضمير وطال كان العطف عليه أقل قبحًا[٢].

ويرى ابن إياز أن الحركة لها دور فى تحسين هذا القبح ، فالضمير المحرك أحسن حالاً فى نحو : قمتُ وخالدٌ، من قولك: الزيدون قاموا وخالدٌ ؛ لأن الضمير متحرك بحركة قوية،وهى الضمة فى(قمتُ)، فالحرف يعتضد بحركته ويتمكن بها، والضمير الساكن يضعُف بسكونه ويهون فى(قاموا) فهو ضمير رفع ساكن[٣].

ويبين ذلك ويدلل على هذا ابن إياز بقوله عن الضمير المستتر ، وأن الضمير المتصل الساكن أقل قبحًا وأحسن حالاً منه ، وأن الضمير المتحرك أحسن من الجميع فقال : " وأحسن منه ما إذا كان له لفظ كقولك : الزيدون قاموا وخالد، وأحسن من هذا : قمتُ وخالدٌ ؛ لوجهين :

الأول : أن هذا متحرك بحركة قوية ، وهى الضمة وذاك ساكنة والحرف يعتضد بحركته ، ويتمكن بها ، ويضعف بسكونه ويهون ، ألا ترى إلى قلب الواو

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٥٦ .
(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٦ – ٧٧ .
(٣) ينظر : المحصول ٢ / ٨٩٩ .

ياء فى (ميقات) وسلامتها فى (عوَض) ، وقلبها فى (عجوز) إذا صغرت فقلت : (عُجيز) وجواز سلامتها فى (جُدَيْوِل) .

والآخر : أن الحرف الصحيح أقوى من الحرف المعتل " [1] .

فبين صاحب المحصول أن ضمائر الرفع المتحركة أقل قبحًا من وجهين : الأول : قوتها بالحركة ، والثانى : أنها أحرف صحيحة .

فالعطف على الضمير المرفوع المتصل لا يجوز إلا بعد توكيده بضمير رفع منفصل ؛ لأن الفعل مع الفاعل بمنزلة الشىء الواحد ، وأن العطف نظير التثنية ، وبين العلماء ذلك أنه لا يجوز العطف دفعًا لتوهم عطف الاسم على الفعل ، وإليك ما ذكره النحاة فى هذا :

قال سيبويه : " وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر فى الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله ، وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قِبَل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرًا بغير الفعل عن حاله يُغيرُ إذا بَعُد منه وأما فعلتُ فإنهم قد غيروه عن حاله فى الإظهار ، أُسكنت فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا ، يُبنى له الفعلُ غيرَ بنائه فى الإظهار حتى صار كأنه شىء فى كلمة لا يفارقها، كألف أعطيتُ ، فإن نعته حَسُن أن يشركه المظهر ، وذلك قولك : ذهبت أنت وزيدٌ ، وقال الله عز وجل : ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [2] ، و : ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [3] ، وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوَّله وأكد ... فأنت وأخواتها تقوى المضمر ، وتصير عوضًا عن السكون والتغيير ... وقد يجوز فى الشعر ، قال الشاعر [4] :

---

(١) المحصول ٢ / ٨٦٩ .
(٢) سورة المائدة : الآية (٢٤) .
(٣) سورة البقرة : الآية (٣٥) .
(٤) قائله : عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، والبيت من الخفيف ، ورد ذكره في شرح اللمع في النحو للقاسم بن محمد الواسطى الضرير – تح د / رجب عثمان محمد ص ١٢٩ – ط / الخانجى – القاهرة – ط / الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٣ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٣٤ ، والمحصول ٢ / ٨٩٨ . وزهر : جمع زهراء ، أى بيضاء مشرقة ، وتهادى : تمشى المشى الرويد الساكن ، والنعاج : بقر الوحش ، والملا : الفلاة الواسعة ، تعسفن : سرن بغير هداية ، شبه النساء بها في سعة عيونها وسكون مشيها

قلـــتُ إذا أقبلـــتْ وزَهـــرٌ تهـــادى ∴ كنعـــاج الملا تَعْسَـــفْنَ رَمْـــلا [1]

يفهم من قول سيبويه أن عطف الاسم الظاهر على المضمر لا يجوز بغير توكيد، أو فصل،وأن ما جاء من غير فصل،فهو ضرورة شعرية،وتبعه النحويون، فمنهم شارح اللمع بقوله : " فإذا قلت : (قم وزيدٌ) من غير تأكيد توهم أنك عطفت اسمًا على فعل، وذلك لا يجوز، وإنما لم يجز أن تعطف الفعل على الاسم، ولا الاسم على الفعل، لأن العطف نظير التثنية ، فكما لا تثنى اسمًا مع فعل، ولا فعلاً مع اسم، ولا اسمين مختلفين فكذلك لا تعطف اسمًا على فعل، ويدلك على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فى أنهم سكنوا له ما قبله فى قولهم : قمْتُ، وضربْتُ؛ لئلا يجمعوا بين أربع متحركات؛ لأن الفعل والمفعول ليسا كالشيء الواحد،ويدلك على ذلك مجيء النون التى هى إعراب فى الفعل بعد الفاعل فى قولك : يضربان ، وأيضًا قولهم فى النسب على كتب : كُتبىّ ، ويدل على أنهما كالشيء الواحد أيضًا قولهم : حبذا زيد ، فـ (حبَّ) فعلٌ ، و (ذا) فاعله، وقد جُعلا كالشيء الواحد، ألا ترى أنه لا يجوز الفصل بينهما، لا تقول: حبَّ فى الدار ذا،وقد يجوز فى الشعر العطف على الضمير المتصل بلا تأكيد"[2].

وقد ذكر أبو البركات الأنبارى أن العطف على الضمير المرفوع المستكن خاص بالشعر ، ولا يقاس عليه فقال : " وأما ما أنشدوه من قوله :

قلـــتُ إذا أقبلـــتْ وزَهـــرٌ تهـــادى ∴

وقول الآخر :

∴ مـــا لم يكُـــن وأبٌ لَـــهُ لينـــالا [3]

بالبقر الوحشى ، والشاهد فيه : عطف (زهر) على الضمير المستكن ضرورة ، والوجه أن يقال : أقبلت هى وزهر . ينظر : حاشية الكتاب ٢ / ٣٧٩ للشيخ / عبد السلام هارون .

(١) الكتاب ٢ / ٣٨٧ – ٣٨٩ .

(٢) شرح اللمع للضرير ص ١٢٨ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٦ ، وشرح ابن عقيل بحاشية الخضرى – تصحيح / يوسف الشيخ محمد البقاعى ٢/ ١٠٤ – ط / دار الفكر ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م .

(٣) عجز بيت من الكامل لجرير ، وصدره : ورَجَا الأخيطل من سفاهة رأيه . ورد ذكره فى شرح التسهيل ٣ / ٣٧٤ ، وشرح الشافية الكافية ٣ / ١٢٤٥، والمحصول ٢ / ٨٩٩ ، ومنتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيى الدين عبدالحميد ص٤٥٤ . والشاهد فيه قوله: (وأبٌ) حيث عطفه على الضمير المستكن في (لم يكن) من غير توكيد ولا فصل.

فمن الشاذ الذى لا يؤخذ به ، ولا يقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء ها هنا لضرورة الشعر ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل فى ضرورة الشعر عندنا جائز، فلا يكون لكم فيه حجة "[١] .

ووافق ابن هشام من سبقه من النحويين بقوله : " ولا يقاس على هذا خلافًا للكوفيين " [٢] ، وقال ابن عقيل : " وقد ورد ذلك فى النثر قليلاً ، حكى سيبويه – رحمه الله تعالى – : (مررت برجل سواءٍ والعدمُ) برفع العدم ، بالعطف على الضمير المستتر فى (سواء) [٣] وهو بمعنى مستوٍ ، فهو صفة لرجل ، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل ، والعدم معطوف على ذلك الضمير " [٤] .

التحليل :

وعلى الرغم مما ذكره النحويون من عدم جواز العطف على الضمير المستكن نرى الشيخ العلامة محمد محيى الدين عبد الحميد – رحمه الله – منتصرًا لرأى الكوفيين بقوله : والبصريون يحملون جميع ذلك على الضرورة ، ونحن نرى أن حمل هذه الشواهد – مع أن ما فيها ليس من الشعر فى شىء – على أنها ضرورة أو شاذة لا يَجْمُل الأخذ به، وعلى هذا يكون مذهب الكوفيين فى هذه المسألة أقوم حجة ، وأظهر دليلاً على مذهب البصريين " [٥] .

ولكن ما ذكره علماء البصرة هو الأرجح [٦] لكثرة الشواهد القرآنية التى جاءت بالفصل عند عطف الاسم الظاهر على المضمر المستكن ، أو البارز وكان

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى – تح / محمد محيى الدين عبد الحميد ٢/ ٤٧٧ – ط / المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٠ م .

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى ص ٤٥٤ – تح / محمد محيى الدين عبد الحميد – ط / دار الطلائع – القاهرة .

(٣) حاشية الخضرى ٢ / ١٠٥ .

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب ص ٤٥٤.

(٥) منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب – تأليف / محمد محيى الدين عبد الحميد ص ٤٥٤ – بحاشية شرح شذور الذهب لابن هشام – ط / دار الطلائع – القاهرة .

(٦) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٨٧ ، وجاء في الارتشاف ٤ / ٢٠١٣ " ما حُكى عن أبى على إجازة العطف على الضمير المرفوع من غير فصل أو ما يقوم مقام التوكيد ، وما جاء في كتاب سيبويه ما يشعر بالجواز في المثال (كنا وأنتم ذاهبين) أن الشراح تأولوه " بتصرف .

الفصل بضمير الرفع المنفصل ، أو بغيره من نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ (٢) ، فقد كان الفصل بضمير الرفع وبضمير المفعول ، وغيرهما فى آى القرآن الكريم التى ورد فيها الفصل بين الضمير ، والاسم الظاهر عند عطفه عليه ، وعدم الفصل نص على فبحه سيبويه وأستاذه الخليل (٣) ..

وبما ذكره علماء اللغة من أن الضمير المرفوع يتصل بالفعل لفظًا ومعنى ، لأن الفاعل كالجزء من الفعل ، فيغير له لفظ الفعل عن حاله (٤) ، فإذا عطف عليه عليه وهو مستكن كان من باب عطف الاسم على الفعل ، وهذا لا يجوز ؛ لأن العطف كالتثنية (٥) ، فلا يجوز أن نثنى اسمين مختلفين .

وعليه لك أن تطرح : اذهب وزيدٌ ، و ذهبتُ وزيدٌ .

وتقبل : اذهبْ أنت وزيدٌ ، وذهبتُ أنا وزيدٌ .

وهو توجيه إمام النحاة ، فقد قال : " لو قلت اذهب وعبد الله فيه قبح ، فإذا قلت : اذهب أنت وعبد الله حسُن " (٦) .

---

(١) سورة الأنبياء : الآية (٥٤) .
(٢) سورة الرعد : الآية (٢٣) .
(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩٨ .
(٤) ينظر : المقتصد م ٢ / ٩٥٨ .
(٥) ينظر : شرح اللمع للضرير ص ١٢٩ .
(٦) الكتاب ١ / ٢٤٧ .

المطلب الثانى
حُكم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض

فلك أن تطرح مثل قولك : (مررتُ بك وزيدٍ) .

الدراسة :

عند العطف على الضمير المجرور يجب أن يُعاد الخافض فتقول: (مررت بك وبزيد) ، بإعادة الحرف الجار بعد العاطف ، ولا يجوز أن تقول : مررت بك وزيدٍ؛ وذلك لسببين :

الأول : أن الضمير بالنسبة للاسم المتصل به بمثابة التنوين ، فهو يقوم مقامه ، ففى نحو : غلامٍ ، نجد التنوين ملفوظًا به ، وعند إضافة هذا الاسم إلى الضمير يحذف التنوين لقيام المضاف إليه مقامه فى قولك : هذا غلامُك، فقد شابهه معنى ولفظًا(١) .

والسبب الثانى : أن الضمير المخفوض ليس له ضمير منفصل يصح عطفه على الاسم الظاهر، لذلك لم يصح عطف الظاهر عليه ، فلما امتنع : (مررت بزيد وكَ ، امتنع : مررت بك وزيدٍ) ؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ، لا يصح فى أحدهما إلا ما صح فى الآخر(٢) .

وقد ذكر ابن عصفور سببًا وجيهًا فى عدم العطف على الضمير المجرور ، إلا بإعادة الخافض عندما قال : " والسبب فى ذلك أن ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله ، فينزل لذلك معه منزلة شىء واحد ، فلو عطفت من غير إعادة خافضٍ ، لكنت قد عطفتَ اسمًا واحدًا على اسم وحرف ، إذ لا يُتصوَّر أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض، فلذلك أعدتَ الخافض حتى تكون قد عطفت اسمًا وحرفًا على اسم وحرف مثله"(٣) .

---

(١) ينظر: المقتصد ٢/ ٩٥٩، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى – تح/محمد محيى الدين عبدالحميد ٢/ ٤٦٧ ، والمحصول ٢/ ٨٩٥ – ط / المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٠م.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٧ – ٧٨ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٤٣/١ وهو رأى المازنى ، وينظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٥٧ .

(٣) شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٤٣ .

ويبين العلامة الرضى قوة اتصال الضمير بخافضه على أنها أشد اتصالاً من الفاعل بفعله ، فقال : " لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل ؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميرًا متصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرًا أو ظاهرًا، فكره العطف عليه، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ، فمن ثمَّ لم يجز ، إذا عطفت المضمر على المجرور، إلا إعادة الجار أيضًا، نحو: مررت بزيد وبك، والمال بين زيد وبينك"(١) .

وما ذكره العلامة الرضى هو رأى إمام النحاة سيبويه ، فقد قال : " لأنك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول (هذا لك نفسك ولكم أجمعين) ، ولا يجوز أن تقول : (هذا لك وأخيك) " (٢) ، وقال : " ومما يُقبح أن يشركه المظهرُ علامةُ المضمرَ المجرور، وذلك قولك : (مررتُ بك وزيدٍ) ، و(هذا أبوك وعمرو) ، كرهوا أن يشرك المظهرُ مضمرًا داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصار عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفتْ عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم " (٣) .

ولكن بعض الكوفيين أجازوا العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض مع الاسم المعطوف مستدلين على ذلك بقراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات (٤) ، قوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ (٥) بخفض

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٥٧ .
(٢) الكتاب ١ / ٢٤٨ .
(٣) الكتاب ٢ / ٣٨١ .
(٤) حمزة الزيات : هو أبو عمار بن حبيب الزيات ، إمام أهل الكوفة بعد عاصم ، ولد سنة٨٠هـ ، أخذ القراءة عن سليمان الأعمى ، توفى سنة ١٥٦ هـ . طبقات القراء لابن الجزرى ١ / ٢٣٦ – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الأولى ٢٠٠٦ م ، ترجمة رقم ١١٩٠ ، وسير أعلام النبلاء للذهبى – تح / على أبو زيد م ٧ / ٩٠ – ط / مؤسسة الرسالة – بيروت – ط / الثانية ١٤٠٢ هـ ١٩٩٨ م .
(٥) سورة النساء : الآية (١) .

الأرحام[١]، وبقراءة غيره من القراء لبعض آى القرآن الكريم ، وبما ورد من أشعار العرب منها قول الشاعر [٢] :

فاليومَ قرَّبْتَ تهجُونا وتشتمنا ∴ فاذْهَبْ فما بكَ والأيام مِنْ

فالأيام خفض بالعطف على الكاف فى (بك) ، والتقدير : بكَ وبالأيام ، ولكن كان الرد عليهم بأن الجر فى (الأرحام) قد يتخرج من وجهين : أحدهما : أن الواو للقسم ، فهو مجرور بالقسم ، وليس مجرورًا بالعطف على الضمير المجرور، فالأرحام مقسم بها تعظيمًا وهو مما اختص به عز وجل من القسم بمخلوقاته [٣] ، وجواب القسم قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [٤] .

والوجه الثانى: أنه مجرور بباء مقدرة ، جاء فى الإنصاف : " والوجه الثانى : أن قوله تعالى (والأرحام) مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام ، فحذف لدلالة الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة فى كلامهم ... منها قول العرب : ما كُل بيضاءَ شحمةً ، ولا سوداء تمرة [٥] ، يريدون (ولا ولا كل سوداء) ، فيحذفون (كل) الثانية لدلالة الأولى عليها .

ومنها قول الشاعر [٦] :

---

(١) ينظر : الحجة للقراء السبعة للفارسى – تح / كامل مصطفى الهنداوى ٢ / ٦١ ط / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م ، وشرح طيبة النشر لابن الجزرى – تح الشيخ / أنس مهرة ص ٢١٢ – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الثانية ١٤٠٢ هـ – ٢٠٠٠ م .

(٢) البيت من البسيط مجهول القائل ، ورد ذكره في : الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، والأشمونى بحاشية الصبان ٣ / ١١٥ . والشاهد فيه : (والأيام) بالجر عطفًا على الضمير المجرور في (بك) دون إعادة الخافض .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٦٣ – ٤٦٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٤٤ ، والمحصول ٢ / ٨٩٥ ، والتهذيب الوسيط ص ١٦٥ .

(٤) سورة النساء : الآية (١) .

(٥) المثل ورد ذكره في : شرح المفصل ٣ / ٢٦ ، ومجمع الأمثال للميدانى ٢ / ٢٨١ – ط / دار القلم – بيروت – بدون طبعة ، واللسان (كلل) يضرب في موضع الهمة .

(٦) البيت من بحر المتقارب ، قائله أبو دؤاد شاعر جاهلى ، ورد ذكره في : الكتاب ١ / ٦٧ ، وابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٧٩، وأوضح المسالك لابن هشام – تح/ محمد محيى الدين عبدالحميد ٣ / ١٦٩ ، وفى شرح الأشمونى ٢ / ٢٧٣ – ط / المكتبة العصرية . والشاهد فيه قوله :

أكُــلَّ امــرئٍ تحســبينَ امْــرأً ∴ ونــارٍ توَقَّــدُ بالليــلِ نــارًا

أراد : (وكل نارٍ) فاستغنى عن تكرير (كل) وهذا كثير فى كلامهم " [١] ، ويقول ابن يعيش عن هذين الوجهين : " ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنى المخفوض أحدهما : أن تكون الواو واو قسم ، وهم يقسمون بالأرحــام ، ويعظمونها ، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ، ويكون قوله تعالى :﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ جواب القسم . والوجه الثانى: أن يكون اعتقد أن قبله بــاء ثانيــة حتى كأنه قال: وبالأرحام ثم حذف الباء لتقدم ذكرها ، كما حذفت في نحو قولك : بمن تمر أمر، وعلى من تنزل أنزل، ولم تقل : أمر به، ولا أنزل عليــه ؛ لأنهــا مثلها في موضع نصب ، وقد كثر عنهم حذف حرف الجر" [٢] .

ومن النحويين مَن ردَّ أحد الوجهين ، ومنهم من ردَّ كليهما .

فقد ردَّ عبد القاهر الجرجانى القراءة بالجر والوجهين اللذين خرجت القراءة عليهما فقال : " فقد رُدَّت ، وأجمعوا على أنها غير متوجهة ، وإنمــا الصــحيح النصب على حذف المضاف ، كأنه : واتقــوا الله الــذى تســاءلون بــه وقطــع الأرحام"[٣] .

ورد هشام الضرير الوجه الثانى : أن الجر بياء مقدرة ، ويرى أنه ضــعيف فقال فى شرح اللمع بأنه ضعيف ، جاء فى كتابه : " ويجوز أن يكون أعمل حرف الجر ، وهو محذوف كقولهم : الله لأذهبنَّ ، فأعمل حرف القسم ، وهو محذوف ، ويضعف إعمال حرف الجر ، وهو محذوف " [٤] .

(ونارٍ) فهى مجرورة بتقدير مضاف محذوف ، وأبقى المضاف إليه علــى جــره، وأصــل الكلام : أتحسبين كل امرئ امرأ وكل نارٍ نارًا . ينظر : انتصاف مــن الإنصــاف ٤٧٣/٢ بتصرف .

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٦٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٨ .
(٣) المقتصد م ٢ / ٩٦٠ .
(٤) شرح اللمع في النحو للضرير ص ١٣٠ .

وممن ردَّ الوجهين الرضى ، فقال عن الجر بالباء المقدرة : هو ضعيف ، وخص إعمال حرف الجر فى الاختيار مقدرًا بالقسم ، ولا يجوز عنده أن تكون الواو للقسم فى قوله تعالى : (والأرحام) ، قال فى شرح الكافية : " وأجيب بأن الباء مقدرة والجر بها، وهو ضعيف ؛ لأن حرف الجر لا يعمل مقدرًا فى الاختيار إلا فى نحو : (الله لأفعلنَّ) وأيضًا لو ظهر الجار فالعمل الأول...ولا يجوز أن تكون الواو للقسم ؛ لأنه يكون إذن قسم السؤال ، لأن قبله (واتقوا الله الذى تساءلون به) وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء " (١) .

وممن قال بالضعف فى جعل الواو للقسم ابن إياز فقال : " توجه على أن الواو للقسم ، والمقسم به محذوف ، والمعنى ورب الأرحام ، وأراه ضعيفًا ؛ لأن القسم للتأكيد ، فهو من مظان الإطالة ، فلا يليق به الحذف " (٢) .

فابن إياز قال عن حذف المقسم به : إنه ضعيف مع جعل الواو للقسم ، والرضى لا يقول بجواز جعل الواو للقسم .

التحليل :

بعد عرض آراء العلماء فى القول بجر (الأرحام) من قوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ على قراءة الجر ، فالرأى الذى أميل إليه وهو القول بحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه ، فإنَّ هذه القراءة لأحد القراء السبعة ، فهى قراءة متواترة ، ورُوى أن العرب فى نثرهم وأشعارهم يحذفون المضاف وحرف الجر لتقدم ما يدل عليه فى الكلام (٣) .

وأن العطف على الضمير المجرور ، فالأرجح والأكثر أن يعاد الجار مع المعطوف ، ونرى فى هذا ما ذكره العلامة أبو حيان بعد سرده للشواهد الكثيرة فى العطف على المجرور ، واختياره الأفضلية فى إعادة الجار عندما قال : " فأنت ترى هذا السماع وكثرته ، وتصرف العرب فى العطف على هذا الضمير من غير

---

(١) شرح الكافية ٢ / ٣٥٩ .
(٢) المحصول ٢ / ٨٩٥ .
(٣) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٢٧ ، ٧٨ ، ٧٩ .

إعادة الخافض فتارة عطفت بالواو ، وتارة بـــ (لا) ، وتارة بـــ (بل) ... وكل هذا التصرف يدل على الجواز ، وإن كان الأكثر أن يعاد الجـــار كقولـــه تعـــالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ (١) ، و : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ (٢) ، و : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾ (٣) (٤) .

وعليه الأرجح أن يقال : مررتُ بك وبزيد ، بإعادة الخافض مع المعطوف ، وذلك لكثرة السماع الوارد فيه .

---

(١) سورة المؤمنون : الآية (٢٢) .
(٢) سورة فصلت : الآية (١١) .
(٣) سورة الأنعام : الآية (٦٤) .
(٤) المسائل النحوية بالجزء الخامس من كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبى حيان ٢ / ٤٤٢ – رسالة دكتوراه – إعداد الباحث / محمد محمود عبد الجواد – كلية اللغة العربيـــة – جامعة الأزهر .

المطلب الثالث
حُكم العطف بالرفع على الضمير المنصوب من غير تأكيد

فلك أن تطرح نحو : (إيَّاك وزيدٌ) ، حتى تقول : إياك أنتَ وزيد .

الدراسة :

الضمير (إيَّاك) فى باب الإغراء والتحذير اسم منصوب بفعل محذوف وجوبًا بدلاً من الفعل ، فمعنى إياك والأسد : احذر ، واتق ، فهو منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوبًا ، فعند العطف على هذا الضمير ، فيجوز لك رفع المعطوف ونصبه بشرط الفصل بالتوكيد بين المتعاطفين ، فيكون الرفع بالعطف على الضمير المستكن فى الفعل المحذوف وجوبًا ، ويكون النصب بالعطف على الضمير المنصوب (إياك) .

ولكن عند عدم الفصل بالتوكيد يكون العطف بالرفع قبيحًا ، وغير مستحسن على مذهب البصريين [١] .

وإليك ما ذكره العلماء عن العطف على الضمير المنصوب :

قال إمام النحاة سيبويه : " هذا باب ما يكون معطوفًا ، فى هذا الباب على الفاعل المضمر فى النية ، ويكون معطوفًا على المفعول ، وما يكون له صفة المرفوع المضمر فى النية ، ويكون على المفعول ... وإن حملت الثانى على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ؛ لأنك لو قلت : اذهب وزيدٌ كان قبيحًا ، حتى تقول : اذهب أنت وزيد ، فإن قلت : إيَّاك أنتَ وزيدٌ، فأنت بالخيار، إن شئت حملته على المنصوب ، وإن شئت على المرفوع المضمر ؛ لأنك لو قلت : رأيتك ، قلت : ذاك أنت وزيدٌ ، جاز ، فإن قلت : رأيتك قلت : وزيدًا ، فالنصب أحسن ، لأن المنصوب يُعطف على المنصوب المضمر ، ولا يعطف على المرفوع المضمر إلا فى الشعر ، وذلك قبيح . أنشدنا يونس لجرير :

---

(١) ينظر : المقتضب لأبى العباس المبرد – تح أ . د / محمد عبد الخالق عضيمة ٣ / ٢١٢ – ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وينظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٩٠/٣ .

إيَّـــاك أنـــتَ وعبـــدَ المســـيح ∴ أنْ تقربـــا قِبْلَـــةَ المسْـــجدِ [١]

أنشدناه منصوبًا ، وزعم أن العرب كذا تنشده " [٢] .

ويقول المبرد : إن العطف بالرفع على الضمير المنصوب يعد قبيحًا ، وهـو على قبحه جائز ، ولكن مع التوكيد فأنت بالخيار إن شئت رفعـت ، وإن شـئت نصبت ، وهو بذلك على مذهب إمام النحاة ، فقد قال فى المقتضب : " فلما كانـت (إياك) لا تقع إلا اسمًا منصوبًا كانت بدلاً من الفعل ، دالة عليه ، ولم تقع هـذه الهيئة إلا فى الأمر ؛ لأن الأمر كله لا يكون إلا بفعل ، وذلك قولك : إياك والأسـد يا فتى ، وإنما التأويل : اتق نفسك والأسد ، و (إياك) منصوب بالفعـل ... وإن أكدت رفعت إن شئت ، فقلت : إياك أنتَ وزيدٌ ؛ لأن مع (إياك) ضـميرًا، وهـو الضمير الذى فى الفعل الذى نصبها... وإن شئت قلت : إياك وزيدٌ فهـو قبـيح ، وهو على قبحه جائز ، كجوازه فى قم وزيدٌ " [٣] .

ويؤكد الصبان على وجود التوكيد عند العطف على إياك بـالرفع فيقـول : " وأما العطف فتقول فى العطف على إياك : إياك وزيدًا والشر ، وإن شئت قلـت : إياك أنت وزيدًا والشر ، وتقول إن عطفت على المرفوع : إياك أنت وزيدٌ ، ويقبح بدون تأكيد أو فاصل " [٤] .

---

(١) البيت من المتقارب ، والشاهد فيه عطف (عبد المسيح) على (إياك) على تقدير : حـذر نفسك وعبد المسيح ، ويجوز الرفع عطفًا على أنت ، أى : احذر أنـت وعبـدُ المسـيح ، يخاطب بهذا الفرزدق لميله مع الأخطل يقول : لا تقرب المسجد ، فلست على الملة لميلـك إلى النصارى ومداخلتك لهم . ورد ذكره في : المقتضب ٣ / ٢١٣ ، وفـى شـرح كتـاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى – تح / أحمد حسن مهدلى ، وعلى سيد على ٢ / ١٧٦ – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – وتحصيل عين الذهب من جوهر الأدب للأعلـم الشـنتمرى بحاشية كتاب سيبويه ١ / ١٤٠ – ط / المطبعة الأميرية – بولاق – مصر – ط / الأولـى ١٣١٦ هـ ، والمسائل النحوية بالجزء الخامس من التذييل والتكميل ٢ / ٦٥٦ – إعـداد / محمود محمود عبد الجواد – رسالة دكتوراه، وتمهيد القواعد م ٧ / ٣٦٨٦ ، ولـيس فـي ديوان جرير.

(٢) الكتاب ١ / ٢٧٧ – ٢٧٨ .

(٣) المقتضب ٣ / ٢١٢ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣ / ١٩٠ .

التحليل :

ذكرت أن العطف بالرفع على الضمير المستكن مستقبح على مذهب البصريين من غير توكيد أو فصل ، كما فى قول القائل : (قم وزيدٌ) ، فهم يعدون هذا من باب عطف الاسم على الفعل كما سبق بيانه من قبل ، وما جاء فى الشعر فهو من قبيل الضرورة (١) ، ولكن عند العطف مع التوكيد على الضمير المنفصل المنصوب نحو : (إياك أنت وزيد) أو (إياك أنت وزيدًا) فالأرجح العطف بالنصب " لما يقتضيه حرف العطف من الشركة فى الفعل " (٢) مع وجود الفصل بالتوكيد أو عدم الفصل ، وعليه يعد قبيحًا ويطرح أن يقال : إياك وزيدٌ حتى يقول القائل : إياكَ أنتَ وزيدٌ فيكون حسنًا ، ويؤيده ما جاء فى التذييل من رواية الرفع فى قول الشاعر :

إيَّاكَ أنتَ وعبدُ المسيح

على أن وجود الفاصل كان مسوغًا للعطف بالرفع لما تضمنه (إياك) من الضمير المنتقل إليه من الفعل الناصب له ، فقال أبو حيان : " ورُوى مرفوعًا عطفًا على الضمير المستكن فى إياك و (أنت) مُسوغ ، فجاز العطف على الضمير المستكن ، وذلك على مذهب جمهور البصريين " (٣) .

وقد ذكرت العطف بالرفع على الضمير المنصوب ، وهو من باب التحذير ؛ لما له من تعلق بحرف النسق (الواو) ، ولا يعد استطرادًا وخروجًا بالبحث عن باب التوابع .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٧٧ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٥ .
(٣) المسائل النحوية بالجزء الخامس من التذييل والتكميل ٢ / ٦٥٦ .

المبحث السابع
العطف بـ (حتى)

ويكون مطروحًا نحو : (قام زيدٌ حتى عمرٌو) .
و (أعجبتنى الجاريةُ حتى وَلَدُها) .
و (ضربتُ الرجلين حتى أفضلهما) .

الدراسة :

(حتى) العاطفة بمنزلة الواو لمطلق الجمع ، فهى تشرك ما بعدها فى حكم ما قبلها من الإعراب ، والمعنى من غير ترتيب ولا مهلة [١] ، ففى الحديث : " كل شىء بقضاء وقَدَر حتى العَجْزُ والكيْسُ " [٢] ، وليس فى القضاء ترتيب وإنما الترتيب فى ظهور المقضيات [٣] ، وإذا قلت : قام القوم حتى زيدٌ ، احتمل أن يكون القائم أولاً زيدًا ، وأن يكون القائم أولاً القومَ ، بمهلة أو غير مهلة ، وأن يكونوا قاموا فى وقت واحد ، إلا أنها تفارق الواو [٤] من ثلاثة أوجه أحدها : أن يكون معطوفها اسمًا ظاهرًا لا مضمرًا [٥] كما أن ذلك شرط مجرورها ، فلا تقل : (ضربتُ القوم حتى إيَّاك) [٦] .

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجى ١/ ٢٢٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥١٩ .
(٢) صحيح مسلم – كتاب القدر برقم (٢٦٥٥) ٤ / ٢٠٤٥ عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : " كلُّ شىء بقدر حتى العجزُ والكيسُ ، أو الكيس والعجز " . والكيس : ضد العجز، وهو النشاط والحذق بالأمور . ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – تح / عبد الحميد السيد محمد ص ٥٢٦ – ط / دار الجيل – بيروت ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م ، وهمع الهوامع للسيوطى – تح / أحمد شمس الدين ٣ / ١٨١ – منشورات / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م .
(٣) همع الهوامع ٣ / ١٨١ .
(٤) شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٢٨ .
(٥) ذكر هذا الشرط ابن هشام الخضراوى . ينظر : مغنى اللبيب لابن هشام – تح / محمد محيى الدين عبد الحميد – ط / مطبعة المدنى – القاهرة ١ / ١٢٦ ، وشرح المزج للدماميني – تح عبدالحافظ حسن مصطفى ص ٦٥٦ – ط / مكتبة الآداب – القاهرة – ط / الأولى ١٤٣٩هـ – ٢٠٠٨ م ، والهمع ٣ / ١٨٢ .
(٦) ينظر : المساعد ٢ / ٤٥٣ .

والثانى : أن يكون إما بعضًا من جمع قبلها أى جزئيا من كُلِّى بدليل مقابلته بالجزء من الكل ، وإلا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الأقسام المتقابلة ، كـ (قدم الحجاج حتى المشاة) حيث لا يراد بالحاج المجموع من حيث هو المجموع ، وإلا كان المشاة حينئذ جزءًا لا جزئيا ، أو جزءًا من كل نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، أو كجزء نحو : (أعجبتنى الجارية حتى حديثها) ، فإنَّ حديثها ليس بجزء منها ، لكنه بمنزلة الجزء [١] ، فلو قلت : (قام زيد حتى عمرو) ، لم يجز ؛ لأن عمرًا ليس بعض زيدٍ [٢] ، ولو قلت : (أعجبتنى الجارية حتى ابنها) ، فهو ممتنع ؛ لأنه ليس جزءًا منها ، ولا بمنزلة الجزء كما فى (حتى حديثها) ؛ لأنه معنى من معانى المحدث [٣] .

وضابط هذا الشرط :

أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل ، ويمتنع دخول (حتى) حيث يمتنع دخول الاستثناء ، ولهذا لا يجوز : (ضربت الرجلين حتى أفضلهما) ، ولا (صمت الأيام حتى يومًا) [٤] ؛ لأنه لا يصح أن تقول : (ضربت الرجلين إلا أفضلهما) ؛ لأنه إخراج لما دخل أولاً بطريق النص، لا بطريق الظهور، كما لا يصح : (ضربتُ زيدًا وعمرًا إلا زيدًا) [٥]؛ لأن المعطوف بها ليس واحدًا من المذكورين[٦]، ولا يجوز : (أتيتك الأيام حتى يومًا) ، كما لا يجوز : (إلا يومًا)، فإن عُيِّن وقت جاز ، نحو : (حتى يوم الجمعة) ، أو : إلا يوم الجمعة ، وذكر هذا القيد الفراء حيث قال : " لابد أن يكون الاسم بعد حتى مخصوصًا كما فى

---

(١) ينظر : شرح المزج للدماميني ص ٦٥٦ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٢ .
(٢) شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٨٨ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٨ ، وشرح المزج ص ٦٥٧ .
(٤) ينظر : مغنى اللبيب ١ / ١٢٦ ، وشرح المزج ص ٦٥٧ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٢ .
(٥) ينظر : شرح المزج ص ٦٥٧ .
(٦) المساعد ٢ / ٤٥١ .

الاستثناء " [١] ، وقد يكون المعطوف بها بعض ما قبلها باعتبار التأويل إذ الاستثناء المتصل فيه ممتنع كقول الشاعر [٢] :

ألْقَى الصحيفةَ كي يُخفِّفَ رَحْلَهُ ∴ والزادَ حتى نعلَهُ ألقاها

فعطف (النعل) وليست بعضًا لما قبلها ؛ لأنه فى تأويل : ألقى ما يثقله حتى نعله [٣] .

والشرط الثالث : أن يكون معطوف (حتى) غاية لما قبلها ، إما فى زيادة أو نقص ، فالأول نحو : (مات الناس حتى الأنبياء) ، إذ هم – صلوات الله وسلامه عليهم – أرفع الناس منزلة وأقواهم شرفًا [٤] ، والثانى نحو : (قهر الجبانَ الناسُ حتى النساءُ) ، فيدخل فى الزيادة الأقوى، والأعظم، والأكثر ، ويدخل فى النقص الأضعف ، والأحقر ، والأقل ، وقد اجتمعت غايتا القوى والضعف فى قول الشاعر [٥] :

قهرْناكم حتى الكُماةَ فإنكم ∴ لتخشوننا حتى بنِينَا الأصاغِرَا [٦]

وقد تحدث العلماء عن (حتى العاطفة) فقال عنها الإمام عبد القاهر : " حتى تفارق سائر حروف العطف فى أن ما بعدها يكون مجانسًا لما قبلها ، فلا يجوز أن تقول : (ضربت القوم حتى حمارًا) ، كما تقول : (ضربت القوم وحمارًا أو ثم

---

(١) ينظر : المساعد ٢ / ٤٥٣ .
(٢) قائله : مروان النحوى ، والبيت من الكامل ورد ذكره في : الكتاب ١ / ٩٧ ، وابن يعيش ٨/ ١٩ ، والمساعد ٢ / ٤٥٢ ، والهمع ٣ / ١٨٢ ، والشاهد في قوله : (حتى نعله) فإن المعطوف بحتى لا يكون إلا بعضًا ، والنعل ليس بعض الزاد ، وتؤول بألقى ما يثقله حتى نعله .
(٣) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٢٦ ، وشرح المزج ص ٦٥٧ .
(٤) ينظر : شرح المزج ص ٦٥٧ .
(٥) البيت من الطويل مجهول القائل ، وذكره في المساعد ٢ / ٤٥٢ ، وفى المغنى ١ / ١٢٧ ، وفى شرح المزج ص ٦٥٧ ، والهمع ٣ / ١٨١ : فأنتم تهابوننا بدل فإنكم لتخشوننا . والشاهد في (الكماة) ، فالزيادة في الكماة ، والنقص فى (بنينا الأصاغرا) .
(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥٨ ، وينظر : شرح الألفية ص ٥٢٦ ، والمساعد ٤٥٣/٢ .

حمارًا) ، وذك أن حتى تتضمن معنى الغاية ، فلا تعرى منها فى العطف أيضًا ، وأنه لم يخرج من جملة من تقدم ذكره " (١) ، فقد تحدث الشيخ العلامة عن حتى العاطفة وذكر شرطين هامين هما : أن ما بعدها لابد أن يكون من جنس ما قبلها، وأن حتى لا تعرى من معنى الغاية وإن كانت للعطف .

وقد أورد للعطف بحتى قوله: " فتقول : ضربت القوم حتى زيدًا ، ليعلم أنه داخل فى الضرب الذى وقع على القوم ، ولم يخرج منهم " (٢) .

وقد وضح معنى الغاية صاحب المحصول بقوله : " وذلك أن الشىء إن أخذته من أعلاه ، فأدناه غايته ، وهو الحقير ، وإن أخذته من أدناه فأعلاه غايته، وهو العظيم ، فالأنبياء – عليهم السلام – غاية الناس إذا ابتدئ من الأدنى ، والمشاة غاية الحاج إذا ابتدئ من الأعلى " (٣) .

وتحدث المالقى عن معطوفيها فقال : " هى التى تشرك بين المفردين والجملتين فى الكلام كقولك : قام القوم حتى قام زيد ، وبين الاسمين فى اللفظ والمعنى ، فى اللفظ من الرفع والنصب والخفض ، وفى المعنى من النفى والإثبات " (٤) .

ولكن الأرجح عند العلماء أن معطوفيها مفردان كما جاء فى الجنى الدانى : " لا تكون (حتى) عاطفة للجمل ، وإنما تعطف مفرادًا على مفرد ، وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه " (٥) ، ويؤيده ما جاء فى الهمع الهمع : " لا تعطف إلا ما كان مفردًا على الصحيح؛ لأن الجزئية لا تأتى إلا فى المفردات " (٦) .

---

(١) المقتصد م ٢ / ٩٥٦ – ٩٥٧ .
(٢) المقتصد م ٢ / ٩٥٧ .
(٣) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢ / ٨٨٤ .
(٤) رصف المبانى للمالقى ص ١٨١ .
(٥) الجنى الدانى للمرادى ص ٥٥١ ، وينظر : مغنى اللبيب ١ / ١٢٧ .
(٦) همع الهوامع للسيوطى ٣ / ١٨٢ .

التحليل :

حتى العاطفة يتحقق معها العطف ، فتشرك ما بعدها فى حكم ما قبلها من الإعراب والمعنى ، وتفارق (الواو) فى كونها مثلها لمطلق الجمع [١] بشرطين هامين الأول منهما أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها أى جزء منه أو فى حكمه [٢] ، وعليه أن يطرح معها : (قام القوم حتى حمارٌ) ؛ لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها ، والشرط الثانى: أن ما بعدها غاية لما قبلها ينتهى إليه الفعل إما بالزيادة أو بالنقص كما ذكره صاحب المحصول [٣] .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجى ١/ ٢٢٨، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥١٩ .
(٢) ينظر : شرح المزج للدماميني ص ٦٥٦ ، والهمع ٣ / ١٨٢ .
(٣) ينظر : المحصول لابن إياز ٢ / ٨٨٤ .

المبحث الثامن
أم (المتصلة العاطفة) يراد بها التعيين

نقول فى الجواب عند الاستفهام بها أحد الشيئين المسؤول عنهما كما فى نحو : (أزيدٌ عندك أم عمرو) : وتطرح الجواب بـ (لا) أو (نعم) .

الدراسة :

(أم) على ضربين : أحدهما أن تكون منفصلة ، والآخر أن تكون متصلة :

أولاً : (أم) المنفصلة : علامتها : أن يتقدمها الاستفهام والخبر ، ولا يقع بعدها إلا الجملة ، وتقدر وحدها ببل والهمزة وجوابها : نعم أو لا ، ومثال ذلك : (أقام زيد أم عمرو قائم ؟ وقام زيد أم عمرو منطلق) فتقدر فى المثالين ببل والهمزة كأنك قلت : بل أعمرو قائم ، أو بل أعمرو منطلق ، كأن السائل قال : أعمرو قائم ؟ و أعمرو منطلق ؟ ، فيكون جوابه : نعم ، أو لا .

وسميت أم هذه المنفصلة ؛ لأن ما بعدها كلام مستأنف منقطع مما قبلها ، وليست بعاطفة ؛ لأن ما بعدها ليس مع ما قبلها كلامًا واحدًا بل كلام مستأنف منقطع، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد[١] .

ثانيًا : (أم) المتصلة : علامتها : أن يجتمع فيها ثلاث شرائط :

أحدها : أن تعادل همزة الاستفهام ، أى فى وقوع همزة الاستفهام على الاسم الأول ، وأم على الاسم الثانى فى نحو قولك : (أزيد عندك أم عمرو ؟) فهى معادلة بين الاسمين فى إفادة التسوية [٢] ، بأن جعلت الاسم الثانى عديل الأول عند السائل ، أى : معادلة للهمزة فى الاستفهام بها ، والثانى : أن يكون السائل عنده علم أحدهما ، عندما يقول : (أزيد عندك أم عمرو ؟) فالمراد : أيهما عندك ؟ ، فهو يعلم كون أحدهما عندك بغير عينه ، ويطلب تعيينه ، فيكون الجواب : زيد أو عمرو ، ولا تقول : نعم أو لا ؛ لأنه لا يريد هذا الجواب .

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ بتصرف .
(٢) ينظر : شرح المزج للدمامينى ص ٢٣٧ .

والثالث : أن لا يكون بعده جملة من مبتدأ وخبر كما فى نحو : (أزيد عندك أم عمرو عندك؟) فأم فى هذا منفصلة ، ولو قلت : أم عمرو من غير خبر كانت متصلة، ولو وقعت بعد أم جملة من فعل وفاعل كما فى نحو : أأعطيت زيدًا أم حرمته؟ فتكون أم متصلة ؛ لأن الجملة بعدها ليست ابتداء وخبر(١) .

وسميت أم متصلة ؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ، ألا ترى أنهما جميعًا بمعنى : أىّ (٢) ، فإذا قال القائل : (أزيد عندك أم عمرو؟) فالمراد: أيهما عندك؟ فالمتصلة: لا يتقدمها إلا الهمزة، ولا يقع بعدها إلا المفرد ، أو ما هو في تقديره ، وتقدر مع الهمزة بأى ، وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء ، ومثالها : أقام زيد أم عمرو ؟ فأم هذه قد تقدمتها الهمزة ، ووقع بعدها عمرو ، وهو مفرد ، ... كأنه قال : أيهما قام زيد أم عمرو ؟ وجوابها أحد الشيئين ، وهو زيد أو عمرو ، ومثال الأشياء في نحو : (أقام زيد أم عمرو أم جعفر أم خالد ؟) .

ومثال ما هو في تقدير المفرد بعدها : أقام زيد أم قعد ؟ تريد أيهما فعل ، القيام أم القعود ؟ فوقع أم قعد موقع المصدر (القعود) في المعنى ، وهذه هى العاطفة ؛ لأن ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد ، ولم ترد الاستئناف كما أردت في (أم) المنفصلة (٣) .

موضع (أم) المتصلة من الكلام :

الأحسن فى (أم) هذه أن توسط ما لا تسأل عنه وتؤخر أحد المسئولين عنهما وتقدم الآخر، فتقول في السؤال عن الاسم : (أزيد قام أم عمرو ؟) ، وتقول في السؤال عن الفعل : (أقام زيد أم قعد ؟) .

جاء في الكتاب : " هذا باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيُّهُما وأيُّهُم ، وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ و أزيدًا لقيتَ أم بشرًا ؟ ، فأنت الآن مُدَّعٍ أنَّ عنده

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٩٨ – ٩٩ بتصرف ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٢٧ ، والهمع ٣ / ١٦٦ .
(٢) ينظر : شرح المزج ص ٢٣٧ .
(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٣٧ بتصرف .

أحدهما ؛ لأنك إذا قلت : أيهما عندك ؟ وأيهما لقيت ؟ فأنت مدعٍ أن المسئول قد لقى أحدهما ، أو أن عنده أحدهما ، إلا أن علمك قد استوى فيهما ، لا تدرى أيهما هو ... واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى ، فتقديم الاسم أحسن ؛ لأنك لا تسأله عن اللُّقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدرى أيهما هو ، فبدأت بالاسم ؛ لأنك تقصد قصد أن يبين لك أىُّ الاسمين في هذا الحال ، وجعلت الآخر عديلاً للأول ، فصار الذى لا تسأل عنه بينهما ... وتقول : أضربْتَ زيدًا أم قتلته ؟ ، فالبدء ههنا بالفعل أحسن ؛ لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدرى أيهما كان ، ولا تسأل عن موضع أحدهما ، فالبدء بالفعل ههنا أحسن ، كما كان البدء بالاسم ثَمَّ فيما ذكرنا أحسن ، كأنك قلت : أىُّ ذاك كان بزيد " (١) .

وقد ترسم خطى إمام النحاة المبردُ في القول بأن الأحسن أن يتوسط ما لا يسأل عنه بين الاسمين، أو الفعلين المسؤول عنهما فقال : " تقول : (أعندك زيد أم عمرو ؟) فإذا أردت : ايهما عندك ، فهذا عربى حسن ، والأجود : أزيد عندك أم عمرو ؟ ؛ لأنك عدلت زيدًا بعمرو ، فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف الاستفهام ، وجعلت الذى لا تسأل عنه بينهما ، وهو قولك : عندك ، وكذلك : أزيدًا ضربت أم عمرًا ، أزيد قام أم عمرو " (٢) ، وقد تبع من سبقه من النحاة ابنُ عصفور في القول بتوسط ما لا يسأل عنه ، وهو أحسن لوجوه عنده ، قال : " والأحسن في أم المتصلة أن توسط ما لا تسأل عنه وتؤخر أحد المسئولين عنهما ، وتقدم الآخر ، فتقول : أزيدٌ قام أم عمرو ؟ فتوسط قام ؛ لأنك لا تسأل عنه ، وقد يجوز تقديم ما لا تسأل عنه وتأخيره ، فتقول : أزيدٌ أم عمرو قائم ، أو أقائم زيدٌ أم عمرو ؟ إلا أن الأفصح ما ذكرناه أولاً(٣)، وعلى هذا النهج سار المالقى فقال : " والأحسن فيها تقدم الذى يسأل عنه من اسم أو فعل نحو : أزيد قام أم عمرو ؟ و أقام زيد أم قعد ؟ ، ويجوز خلاف ذلك " (٤) .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣ / ١٦٩ – ١٧١ .
(٢) المقتضب لأبى العباس المبرد ٣ / ٢٩٣ .
(٣) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٣٨ .
(٤) رصف المبانى للمالقى – تح / أحمد محمد الخراط ص ٩٤ – ط / مجمع اللغة العربية – دمشق .

الفرق بين أم المتصلة والمنفصلة :

ذكر النحويون اربعة أوجه للفرق بينهما ، وهى كالآتى :

الوجه الأول : أن أم (المتصلة) لا تستحق جوابًا ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، بل هو خبر مخض ، والاستفهام معها لغرض الإعلام .

أما أم المنفصلة فإنها تستحق جوابًا، فالاستفهام معها على حقيقته.

والوجه الثانى : أن الكلام مع أم (المتصلة) قابل للتصديق ، والتكذيب ؛ لأنه خبر .

أما أم (المنفصلة) فالكلام معها أو الاستفهام على حقيقته ، فلا تصديق ولا تكذيب إذ هو إنشائى [١] .

والوجه الثالث : أن أم (المتصلة) تقع بعد همزة التسوية ، وهى التى لا يستغنى ما بعدها عما قبلها ، أما (أم المنفصلة) يتقدمها الاستفهام والخبر ، والكلام بعدها مستأنف منقطع عما قبلها .

والوجه الرابع : أن (المتصلة) لا يقع بعدها إلا المفرد أو ما هو في تقديره، ويكون جوابها أحد الشيئين أو الأشياء كما في نحو : أزيدٌ قام أم عمرو ؟ وأقام زيد أم قعد ؟ ولا يقال : نعم ، أو لا .

أما (المنفصلة) فلا يقع بعدها إلا الجملة المنفصلة من الأول ، وتقدر بـ(بل) والهمزة في موضع ، ودون همزة في موضع ، فمعناها الإضراب عن الأول، والرجوع إلى الثانى باستفهام أو غيره ، ومثال ما قدرت فيه بـ (بل) والهمزة معًا ما جاء في المثال : (إنها لإبل أم شاة) ، والمعنى : بل أهى شاة ، ومثال ما قدرت بـ (بل) وحدها قوله تعالى : ﴿ ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ [٢] ، و﴿ أَمَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ﴾ [٣] ، الأولى متصلة ، والثانية منفصلة ، والمعنى : بل الذى خلق السموات والأرض خير ، فلا استفهام هنا ، ويقع الجواب بعد هذه

---

(١) ينظر : شرح المزج ص ٢٣٧ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٦٧ .
(٢) سورة النمل : الآية (٥٩) .
(٣) سورة النمل : الآية (٦٠) .

المنفية بـــ نعم ولا ، إذا تقدمها الاستفهام ؛ لأن الكلام جملتان يصح الجواب عن كل واحدة منهما بـــ (نعم) وحدها أو (لا) [١] .

وأن (أم المتصلة) تقع بين الجملتين بشرط أن يكونا فى تأويل المفردين ، ويكونان فعليتين كما فى قوله تعـــالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[٢] ، أى سواء عليهم الاستغفار وعدمه ، فـــ (سواء) خبر مقـــدم [٣] ، أو اسميتين كقول الشاعر [٤] :

ولســـتُ أُبـــالى بَعْـــدَ فقْـــدِى مالكًـــا ∴ أمـــوتى نـــاءٍ أم هـــو الآن واقـــعُ

ومختلفتين نحو قوله تعالى:﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾[٥].

ولكن (أم المنفصلة) تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها نحو قولـــه تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴾ [٦] مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة، وأن السماء معطوف على (أنتم)، و(أشد خلقًا) خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرًا، فهو فى التقدير كقولك : أزيد أم عمرو قام ؟ [٧] ، وبين جملتين ليســـتا فـــى تأويـــل المفردين ، ويكونان أيضًا فعليتين كقول الشاعر [٨] :

---

(١) ينظر : رصف المبانى ص ٩٤ – ٩٥ بتصرف .
(٢) سورة المنافقون : الآية (٦) .
(٣) ينظر : شرح المزج ص ٨٤ .
(٤) البيت من الطويل لمتمم بن نويرة اليربوعى ، والشاهد فيه : وقوع (أم) المتصلة بعد همزة التسوية بين جملتين اسميتين ، وهما في تأويل المفردين : أى لست أبالى بَعُدَ موتى أم وقوعه الآن . ينظر : حاشية شرح المزج ص ٢٣٩ ، وورد ذكره في الديوان ص ١٠٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٦٨ ، والمغنى ١ / ٤١ ، والتصريح بمضمون التوضـــيح للشـــيخ / خالـــد الأزهرى ٢ / ١٤٢ – ط / دار إحياء الكتب العربية .
(٥) سورة الأعراف : الآية (١٩٣) .
(٦) سورة النازعات : الآية (٢٧) .
(٧) ينظر : شرح المزج للدماميني ص ٢٣٩ .
(٨) البيت من البسيط لزياد بن منقذ في شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى – تح / عبـــد العزيـــز رباح وزميله ١ / ٢٠٢ ط / دار المأمون للتراث – القاهرة – ط / الثانيـــة ١٤٠٧ هـــــ – ١٩٨٨ م ، وبلا نسبة في الخصائص ١ / ٢١٠ ، ٢ / ١١٠ ، وشرح المفصل ٩ / ١٣٩ ، وذكر ابن يعيش فقمت للزور ، وهو مصدر معنى الزائر ، يستوى فيه الواحـــد والجمـــع ، والمذكر والمؤنث ، وورد ذكره في المغنى ٢ / ٢٧٨ . والشاهد فيه : فقلت أهى سَـــرَتْ أم

فقمـــتُ للطيـــف مُرْتاعًـــا فـــأرَّقَنِى ∴ فقلـــتُ أهـــى سَـــرْتْ أم عـــادنى حُلْـــمُ

ويجوز فى البيت أن يكون (هى) مبتـــدأ ، و (ســـرت) خبـــر ، فتكـــون الجملتان مختلفتين ، واسميتين كقول الشاعر :

لِعَمْـــرِكَ مـــا أدْرِى وإن كُنْـــتُ داريًـــا ∴ شُـعَيْثُ ابـنُ سَـهْم أم شُـعَيثُ ابـنُ مِنْقَـر [1]

الأصل : أشُعيْثٌ بالهمزة فى أوله ، والتنوين فى آخره ، فحذفهما للضرورة ، والمعنى : ما أدرى : أى النسبين هو الصحيح [2] .

الفرق بين (أم) المتصلة و (أو) :

فـــ (أم) المتصلة جوابها بالتعيين فى نحو : أزيد عنـــدك أم عمـــرو ؟ ولا يكون الجواب بنعم أو لا ؛ لأن المستفهم لديه علم بأن أحدهما عنده ، وهى بـــذلك تفارق (أو) ؛ لأن المستفهم بها لا يعلم كون أحدهما عنده فيسأل ، ولذلك يكون الجواب بنعم ، إذا كان عنده أحدهما أو بـــ (لا) إن لم يكن .

قال صاحب المقتصد : " فأما المتصلة فإنه لا يستفهم بها حتى يحصل عنـــد السائل العلم بما يسأل عنه بأو يقول المستفهم : أزيد عندك أم عمـــرو ؟ فيقـــول المُخبِر : نعم ، فإذا قال له : نعم ، علم به ذلك ، فإن أراد المستفهم أن يعين لـــه المسئول ما علمه بسؤاله بأو، ويخصصه له، سأله بأم فقال له : أزيد عنـــدك أم عمرو ؟ فأجابه المخبر فقال : (زيد أو عمرو) ، فتعين بخبر المخبر إيَّاه ما كان قد علمه مبهمًا ، ولو قال له فى جواب أزيد عندك أم عمرو : لا ، أو نعم ، لكان قد أخطأ ، ولم يجبه على ما يقتضيه سؤاله ، كما أنه لو قال له : أيُّهما عنـــدك :

عادنى حُلُم ، حيث وقعت (أم) المعادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، وذلك بسبب أن قوله (هى) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : اسرتْ هى ســـرت أم عادنى ، وسرت فعل ماض من السرى ، وهو السير ليلاً . ينظر : عُـــدة الســـالك بحاشـــية أوضح المسالك ٣ / ٣٧١ – ٣٧٢ .

(١) البيت من الطويل للأسود بن يعفر في الكتاب ٣ / ١٧٥، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٩٤ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٧٢ ، والهمع ٣ / ١٦٧ . والشاهد فيه : وقوع (أم) المنفصلة بين جملتين اسميتين ، وعلى حذف الهمزة من شعيث بن سهم لدلالة (أم) عليها .

(٢) ينظر : المغنى ١ / ٤١ – ٤٢ ، وشرح المزج ص ٢٣٨ – ٢٤٢ بتصرف ، وهمع الهوامع ٣ / ١٦٦ – ١٦٧ .

فقال له : لا ، أو نعم ، لم يكن جوابًا لما سال عنه " ... وقال عن الفرق بين (أو، وأم) : " فالفرق بينهما أنَّ (أو) تفيد الشك .. فقولك : أزيد أو عمرو عندك، بمنزلة أأحدهما عندك ، كان الواجب على المسؤول أن يقول : لا ، إن لم يكن واحد منهما عنده ، أو يقول : نعم إن كان أحدهما عنده ؛ لأنك إنما سألت عن كون أحدهما فقط ... وأما (أم) فمعناها عن التعيين ، وذلك أن تقول : أزيد عندك أم عمرو ، وقد عرفت أن أحدهما بغير عينه عنده ، فيجرى مجرى قولك : أيهما عندك ؛ وأيهما يفيد السؤال عن عين الذى هو عنده " [١] .

ويقول ابن يعيش : " الفصل بين (أو) و(أم) ، ذلك أنَّ (أو) لأحد الشيئين ، فإذا قال : أزيد عندك أو عمرو ؟ فالمراد أحد هذين عندك ، فأنت لا تعلم كون أحدهما عنده ، فأنت تسأله ليخبرك ، ولذلك يكون الجواب : لا ، إن لم يكن عنده واحد منهما ، أو نعم إذا كان عنده أحدهما ، ولو قال فى الجواب : (زيد أو عمرو) لم يكن مجيبًا بما يطابق السؤال صريحًا ، بل حصل الجواب ضمنًا وتبعًا ؛ لأن فى التعيين قد حصل أيضًا علم ما سأل عنه ، وأما (أم) إذا كانت متصلة ... فمعناها معنى أىٌّ ، فإذا قال : أزيد عندك أم عمرو ، فالمراد أيُّهما عندك ، فأنت تدرى كون أحدهما عنده بغير عينه، فأنت تطلب تعيينه ، فيكون الجواب زيد أو عمرو ، ولا تقول (نعم) ، ولا (لا) " [٢] .

وجاء فى الهمع : " هما مختلفتان من أوجه منها : أن السؤال بأو قبله بأم[٣]، وأنه يقدر مع (أو) بأحد ، ومع (أم) بـ (أى) ، وأن جواب (أو) بنعم أو لا ، وجواب (أم) بالتعيين بالاسم أو الفعل ، وأن الأحسن مع (أو) تقديم الفعل ، ومع (أم) تقديم الاسم ، وأنَّ (أو) لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف

(١) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٤٨ – ٩٤٩ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٩٨ – ٩٩ .
(٣) عله يريد أن السؤال بأم قبله بأو ؛ لأن المستفهم بأو يطلب معرفة كون أحدهما عنده ، والمستفهم بأم يطلب تعيين أحدهما ، ومعرفة الأحدية يكون أولاً .

(أم)، وأنك إذا استفهمت باسم ، وعطفت عليه كان بـــ (أو) دون (أم) ، وأن العطف بعد أفعل التفضيل بـــ (أم) دون (أو) " [١] .

التحليل :

بعد معرفة ما جاء فى هذه المصادر النفيسة عن (أم) المنفصـــلة ، و (أم) المتصلة ، والفرق بين أم المتصلة و (أو) تبين أن (أم) المنفصـــلة و (أو) متحدتان فى الإجابة عند السؤال بهما فيقال معهما : نعـــم أو لا ، لأن المســـتفهم بهما لا يطلب تعيين أحد المستفهم عنهما ، أما (أم) المتصلة ، فلابد فى الإجابة عن السؤال بها بالتعيين سواء أكان بالاسم أم بالفعل ، وقد صرح بهـــذا المـــالقى فقال عن جواب (أو) و (أم) المتصلة : " واعلـــم أن (أو) إذا وقـــع قبلهـــا الاستفهام ، فيصح أن يكون بالهمزة وبغيرها من أدوات الاستفهام ، بخلاف (أم) عند بعضهم ، وأنها لا تقدر معها إذا كانت بـــ(أي)، كما تقدرت مـــع (أم) فـــإن جوابها يكون : نعم أو لا ، بخلاف (أم) وإنما ذلك؛ لأنها عطفت استفهامًا علـــى استفهام ، فكأن كل واحد منهما قائم بنفسه بخلاف (أم) فإنها مع ما قبلها مقدرة بـــ(أي) فلذلك لا يكون جوابها إلا أحد الشيئين أو الأشياء"[٢].

ويؤكد الدمامينى أن جواب أم (المتصلة) بالتعيين ولا يكون بـــ (نعم) أو (لا) ، فهذا جواب (أم) المنفصلة ، جاء فى شرحه : " فإذا قيل : أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ قيل فى الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، لأنه هو الظاهر، ولا يقال فـــى جواب ذلك : (لا) و (نعم) ؛ لأنه لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما " [٣] ، وقـــال عن جواب (أم) المنفصلة : " فإنها تجاب بـــ (نعم) أو (لا) من حيـــث إنهـــا لطلب التصديق لا لطلب التصور ، فإذا قيل : إنها لإبل أم شاءٌ ؟ قلت فى الجواب : نعم، أو لا، إذ السؤال عن تلك الأشباح المرئية ، أهى شاءٌ ؟ فالجواب بـــ (نعم) أو (لا) محصلٌ للمقصود " [٤] .

---

(١) همع الهوامع ٣ / ١٦٦ .
(٢) رصف المبانى ص ١٣٣ .
(٣) شرح المزج ص ٢٤٤ .
(٤) شرح المزج ص ٢٤٥ .

وعليه تقبل فى : أزيد عندك أو عمرو ؟ : (نعم عندى زيد) أو (عمرو عندى) ، وتطرح : (زيد أو عمرو) بتعيين أحدهما ، وتقبل فى : أزيد عندك أم عمرو ؟ : (نعم زيد عندى) أو (عمرو عندى) إذا كان المستفهم لا يعلم أن أحدهما عنده ، وتطرح : (زيد أو عمرو) بالتعيين ؛ لأن (أم) هذه منفصلة .

وتقبل فى : أزيد عندك أم عمرو : زيد أو عمرو ، بالتعيين ، وتطرح : نعم زيد عندى ؛ لأن نعم جواب من لم يعرف كون أحدهما عندك ، إذا كان المستفهم يعلم كون أحدهما عندك ، فإنه يطلب التعيين فأم هذه تسمى المتصلة ، فهى عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، وقال العلامة الشيخ عبد القاهر عن جهل المستفهم : " فإن قال لك : أزيدٌ عندك أم عمرو ، وليس أحدهما عندك كان مخطئًا فى السؤال ، فتقول له : ليس عندى زيد ولا عمرو ، فتخبره بأنه غلط ، ولم يعلم أن أحدهما عندك علمًا حقيقيًّا [١] .

وتوجيه ذلك : أن (أم) مثل (أو) فى الاستفهام ؛ لأن (أو) أدل على الشك من (أم) المنفصلة ، فكان على السائل أن يقول : أزيد عندك أو عمرو ، لأنه لا يطلب تعيينًا .

يقول ابن أبى الربيع : " إذا قلت (أقام زيد أو عمرو ؟) فالمعنى : اقام أحد هذين ؟ فالجواب أن تقول : نعم ، أو لا ، فإن قلت : لا ، علم أنه لم يقم واحد منهما ، وإن قلت : نعم ، علم أنه قام أحدهما من غير تعيين " [٢] .

---

(١) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٤٩ – ٩٥٠ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع الأشبيلى – تح د / عياد بن عيد ١ / ٣٤٣ – دار الغرب الإسلامى – بيروت – ط / الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٦٨ م .

الفصل الثانى
المطروح والمقبول فى الأحرف التى تقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى
المبحث الأول
العطف بـ (لا)

من المطروح نحو : (ما جاء زيد لا عمرو) .

ونحو : (جاءنى رجل لا زيد) .

الدراسة :

(لا) العاطفة : تُدخل الاسم الثانى فى حكم الأول لفظًا ، أى : فى الإعراب ، وتخرج الثانى مما دخل فيه الأول من ناحية المعنى ، فهى من الحروف التى تشرك فى الإعراب فقط ، جاء فى المقتصد : اعلم أن (لا) بمنزلة سائر حروف العطف فى إدخال الثانى فى حكم الأول لفظًا ، وأما معناها فالنفى ، فإذا قلت : ضربت زيدًا لا عمرًا ، كنت نفيت عن عمرو ما أُثبت لزيدٍ " [(١)] ، وقد وضع العلماء شروطًا للعطف بها :

الشرط الأول : " أن يتقدمها إثبات كجاء زيد لا عمرو " [(٢)] ، ولا يتقدمها نفى ، جاء فى المقتصد : " ولما كانت تنفى عما يقع بعدها ما وجب لما قبلها لم يجز أن يقال : ما ضربت زيدًا لا عمرًا ؛ لأجل أن الضرب إذا كان منفيًّا عن زيد كان نفيه عن عمرو محالاً ؛ إذ النفى لا يُنفى ، وإنما ينفى المثبت " [(٣)] .

والشرط الثانى : أن لا تقترن بعاطف ، فإذا قيل : جاءنى زيد لا بل عمرو، فالعاطف بل ، ولا ردٌ لما قبلها، وليست عاطفة، وإذا قلت : ما جاءنى زيد ولا عمرو ، فالعاطف الواو ، ولا توكيد للنفى [(٤)] .

---

(١) المقتصد ٢ / ٩٤٦، وينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/ ٢٣٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٢٠ .

(٢) مغنى اللبيب ١ / ٢٤١ .

(٣) المقتصد ٢ / ٩٤٦ .

(٤) مغنى اللبيب ١ / ٢٤٢ .

جاء فى التبصرة: " وأما قولك : ما قام زيد ولا عمرو ، فالواو هى العاطفة، ولا لتأكيد النفى " [١] ، وفى هذا المثال مانع آخر من جعل (لا) عاطفة ، قال عنه ابن هشام : " وهو تقدم النفى " [٢] على جملتها .

والشرط الثالث: أن يتعاند متعاطفاها، أى عدم الاتفاق فى النوع أو الجنس ، فلا يجوز : جاءنى رجل لا زيد ؛ لأنه يصدُق على زيد اسم الرجل بخلاف : جاءنى رجل لا امرأة [٣] .

جاء فى الهمع تعليل منع نحو : جاءنى رجل لا زيد " بأن (لا) تدخل لتأكيد النفى ، وليس فى مفهوم الكلام الأول ما ينفى الفعل عن الثانى ، فإن أريد بذلك المعنى جئ بغير ، فيقال : غير زيد ... بخلاف (جاءنى رجل لا امرأة) ، أو (عمرو لا زيد) ، فإن مفهوم الخطاب يقضى من قولك : جاء رجل ، ونحوه نفى المرأة ، ونحوها، فدخلت (لا) للتصريح بما اقتضاه المفهوم [٤] .

اختلاف النحويين فى العطف بها بعد الماضى :

منع بعض النحويين العطف بها بعد الماضى خوفًا من التباس الماضى بالدعاء ؛ لأن حرف العطف يقدر بعده العامل فى نحو : قام زيد لا عمرو ، فيقدر : لا قام عمرو .

من قال بالمنع أبو القاسم الزجاجى ، جاء فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور : " ومنهم من منع ذلك ، وإليه ذهب ابو القاسم الزجاجى ... واستدل على ذلك بأنَّ (لا) لا ينفى الماضى بها ، وإذا عطفت به بعدها كانت نافية له فى

---

(١) التبصرة والتذكرة للصيمرى – تحقيق / أحمد مصطفى علىٌّ الدين ١ / ١٣٧ – ط / الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م – ط / دار الفكر – دمشق .

(٢) مغنى اللبيب ١ / ٢٤٢ .

(٣) ينظر : مغنى اللبيب ١ / ٢٤٢ بتصرف ، وقال في أوضح المسالك ٣ / ٣٨٨ : " وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، نص عليه السهيلى وهو حق ، فلا يجوز : جاءنى رجل لا زيد ، ويجوز : جاءنى رجل لا امرأة .

(٤) ينظر : الهمع ٣ / ١٨٤ بتصرف .

المعنى ، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضى ؛ لأنك إذا قلت : قام زيد لا عمرو، فكأنك قلت: لا قام عمرو، ولا قام عمرو، لا يجوز، فكذلك ما فى معناها"[١].

وجاء فى رصف المبانى : " وألاَّ تعطف ماضيًا من الأفعال على ماضٍ لئلا يلتبس الخبر بالطلب ، لا تقول : قام زيد لا قعد " [٢] ، وفى الهمع : " فلم يجيزوا : قام زيد لا عمرو ، مع إجازتهم ذلك فى المضارع، قالوا: لأنها تكون نافية للماضى ، ونفى الماضى لا يجوز ، وما جاء منه حفظ ، ولم يقس عليه ، وقيل : لأن العامل مقدر بعد العاطف ، ولا يقال : لا قام عمرو إلا على الدعاء " [٣] ، ولعل حجة مَنْ منع أن (لا) حرف موضوع لنفى المستقبل [٤] ، ولكن بعض النحاة أجازوا العطف بـ (لا) بعد الماضى وحكم عليه بالقليل مع وجود القرينة المانعة من التباسه بالدعاء ، وردَّ ذلك إلى المسموع .

جاء فى شرح ابن يعيش : " وربما نفوا بها الماضى فى قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [٥] أى لم يصدق ولم يصل ، ومنه قوله تعالى أيضًا : ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾[٦] أى لم يقتحم " [٧] .

وقد برهن ودلل على فساد مذهب مَن منع دخول (لا) على الفعل الماضى ابنُ عصفور حيث ذكر " والذى يدل على فسام مذهبه أنه قد ينفى بها الماضى قليلاً نحو قوله تعالى :﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ يريد : فلم يصدق ولم يصلِّ ، فإذا جاز أن تنفى بها الماضى فى اللفظ ، فالأحرى أن تكون نافية له فى المعنى .

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٤٠ .
(٢) رصف المبانى للمالقى – تح / أحمد محمد الخراط ص ٢٥٨ – مطبوعات / مجمع اللغة العربية – دمشق .
(٣) الهمع ٣ / ١٨٤ .
(٤) شرح المفصل ٨ / ١٠٩ بتصرف .
(٥) سورة القيامة : الآية (٣١) .
(٦) سورة البلد : الآية (١١) .
(٧) شرح المفصل ٨ / ١٠٩ .

ومما ورد من العطف بها بعد الماضى قوله [١] :

كـــأنَّ دثـــارًا حلَّقَـــتْ بلَبُونـــه ∴ عُقابُ تنـــوفى لا عقـــابُ القواعِـــلِ

فعطف بـــ (لا) بعد حلقت ، وهو ماض " [٢] .

وقال المرادى بصحيح جوازه ، ويرى ذلك لما أجازه بعض النحويين فقال : " وأجاز بعض النحويين : قام زيد لا قعد ، إذا قُرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء ، ومنع قوم العطف بـــ (لا) على معمول فعل ماض، نحـــو : قـــام زيـــد لا عمرو، والصحيح جوازه " [٣] ، ثم ذكر البيت السابق .

وجوزه ابن هشام واستند إلى المسموع من كلام العرب شعرًا ونثـــرًا حيـــث قال: " ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضى خلافًا للزجـــاجى ، أجـــاز (يقوم زيد لا عمرو) ومنع (قام زيدٌ لا عمرو) وما منعه مسموع " [٤] .

التحليل :

(لا) حرف نافٍ يدخل على الأفعال المضارعة لنفى الفعل فى المستقبل كما فى نحو : يقوم زيد ، وأريد نفيه ، قيل : لا يقوم ، هذا هو الأكثر ، وقـــد يـــدخل على الفعل الماضى عند وجود القرينة التى تمنع التباسه بالـــدعاء، وردَّ دخولهـــا على الماضى فيما سمع عن العرب، ولعلهم حملوها فى ذلك على (لم) إلا أنهـــم لم يغيروا لفظ الفعل بعد (لا) كما غيروه بعد لم؛ لأن (لا) غير عاملة، و(لم) عاملة ، فلذلك غيروا لفظ الفعل إلى المضارع ليظهر فيه اثر العمل " [٥] .

---

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٤ – تح / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط / دار المعارف – ط / الثالثة ١٩٦٩ م ، والخصائص ٢ / ٤٠٧ ، والجنى الدانى ص ٢٩٥ ، ولسان العرب (تنف) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ٣٨٨ ، والشاهد فيـــه : حيـــث عطف قوله (لا عقابُ القواعل) على الفعل الماضى وهو (حلقت) .
اللغة : دثار : اسم راعى إبل امرئ القيس ، واللبون : النوق ذوات الألبـــان ، وروى فـــى الخصائص أن تنوف بغير ألف ، اسم موضع مرتفع ببلاد طيئ ، والقواعل : جبال صغار ، والعقاب : طائر من الكواسر . ينظر : المغنى ١ / ٢٤٢ .
(٢) شرح جمل الزجاجى ١ / ٢٤٠ .
(٣) الجنى الدانى ص ٢٩٥ .
(٤) مغنى اللبيب ١ / ٢٤٢ – ٢٤٣ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٠٨ – ١٠٩ .

وعليه لا يجوز أن يسبق جملتها نفى ؛ لأن المنفى لا ينفى ، فعليك أن تطرح نحو : لم يقم عمرو لا زيد ، ونحو : (ما قام زيد ولا عمرو) لنفى جملتها ، ولدخول حرف العطف عليها ، ولكن يقال : (يقوم عمرو لا زيد) ، و (قام زيد لا عمرو) ، فيعطف بها بعد الإيجاب ؛ لأنها تخرج الثانى مما دخل فيه الأول .

ولا يقال معها : (جاءنى رجل لا زيد) ، ولكن يقال : جاءنى رجل غير زيد ، أى يجب أن يتعاند متعاطفاها ، أى لا يصدق أحدهما على الآخر ، ومنها لا يقال : (جاءنى رجل لا عاقل) أو (عالم لا جاهل) ولكن يقال : (جاءنى رجل لا امرأة) [1] و (جاءنى رجل غير عاقل) ، و (جاءنى عالم غير جاهل) .

جاء فى المساعد : " وشرط العطف بها عدم صدق ما قبلها على المعطوف ، فلا يجوز : قام رجل لا زيد ، بل يأتى بغير " [2] .

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٣٩ ، وهمع الهوامع ٣ / ١٨٤ .
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٦٧ – ٤٦٨ .

المبحث الثانى
العطف بـ (لكِنْ)

من المطروح : (ضربتُ زيدًا لكن عمرًا) .
(جاءنى زيد لكن عمرو) .

الدراسة :

(لكنْ) ساكنة النون ضربان : الأول : مخففة من الثقيلة وهى حرف ابتداء لا يعمل ، خلافًا للأخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على الجملتين [١] ، وأن (لكنَّ) إذا خففت كانت عندهما بمنزلة (إنَّ وأنَّ) وكلتاهما إذا خففا لم يخرجاهما عما كان عليه قبل التخفيف ، فكذلك تكون (لكن) إذا خففت ، فإذا قال : ما جاءنى زيد لكن عمرو ، فكان الاسم مرتفعًا بلكن ، والخبر مضمر ، وإذا قال : ما ضربت زيدًا لكن عمرًا ، كان فى لكن ضمير القصة ، وانتصب عمرًا بفعل مضمر [٢] ، وما قالاه فيه بعدٌ كما ذكر ابن يعيش لاحتياجه فى ذلك إلى إضمار الشأن والحديث ، والقول : إنها محذوفة منها ، وليس الباب فى الحروف ذلك ؛ لأنه قبيل من التصرف ، والحق أنها أصل برأسه ، وأن الشيئين قد يتقاربان فى اللفظ والمعنى ، وليس أحدهما من الآخر " [٣] .

وقال عنها المالقى : " فإذا خففت بطل عملها ، ولم يسمع لها عمل مع التخفيف عند أحد من النحويين [٤] ، وعلتهم فى ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال ، ولا يعمل إلا ما يختص " [٥] .

---

(١) ينظر : مغنى اللبيب ١ / ٢٩٢ ، والجنى الدانى ص ٥٨٦ .
(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٠٩ – ١١٠ .
(٣) المرجع السابق ٨ / ١١٠ .
(٤) جاء في نتائج الفكر للسهيلى ص ٢٥٦ : " ألزموا (لكن) إذا خففت الإلغاء ، تبنيها على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب " ، وفى ص ٢٥٧ ذكر علة إبطالها عند التخفيف دون أخواتها .
(٥) رصف المبانى ص ٢٧٧ .

والضرب الثانى : خفيفة بأصل الوضع [١] ، وهى إما أن يقع بعدها جملة : فيكون حينئذ حرف ابتداء ويخرج من باب العطف ، ويكون معناها الاستدراك ، وتكون الجملة التى بعدها مضادة لما قبلها فى المعنى نحو قولك : (قام زيد لكن عمرو لم يقم) ، و (ما قعد بكر لكن قعد عمرو) ، ولا يجوز أن تكون موافقة لها ، لا تقل : ما قام زيد لكن ما قام عمرو .

واختلف هل يجوز أن تكون غير مضادة لما قبلها أو لا يجوز نحو : قام زيد لكن خرج عمرو ؟ ، فمنهم من أجاز ، ومنهم من منع ، وهذا هو الصحيح ؛ لأنه لا يحفظ مثله من كلام العرب [٢] .

وإمَّا أن يقع بعدها مفرد فتكون حينئذ حرف عطف، وذكر لها النحاة شرطين:

الشرط الأول : أن يتقدمها نفى أو نهى نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، و(لا يقم زيد لكن عمرو) .

والشرط الثانى : أن لا تقترن بالواو [٣] ، ذكر أكثر النحويين تجريد (لكن) من العطف ، وجعلها للاستدراك عند اقترانها بالواو ، جاء فى نتائج الفكر : " واعلم أن لكن لا تكون حرف عطف مع دخول الواو عليها ؛ لأنه لا يجتمع حرفان من حروف العطف ، فمتى رأيت حرفًا من حروف العطف مع الواو ، فالواو هى العاطفة دونه " [٤] ، نحو : ما قام زيد ولكن عمر .

وبالرجوع إلى أقوال النحاة واشتراطهم تقدم النفى أو النهى عليها ، وعدم مجيئها بعد الإيجاب ، وهى فى ذلك مخالفة لـ (بل) فى العطف بها ، يقول الإمام عبد القاهر الجرجانى : " ولكن مخالفة لـ (بل) فى الإيجاب ، لا تقول :

---

(١) ينظر : المغنى ١ / ٢٩٢ .
(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٤٠ – ٢٤١ .
(٣) مغنى اللبيب ١ / ٢٩٢ ، والهمع ٣ / ٣٨٥ .
(٤) نتائج الفكر للسهيلى ص ٢٠٢ .

ضربت زيدًا لكن عمرًا ، ولا جاءنى زيد لكن عمرو ، وإنما تقول : ما جاءنى زيد لكن عمرو ، فتستدركه به بعد النفى كما تستدرك ببل " (١) .

فـ (لكن) مخالفة لـ (بل) ؛ لأن بل تقع بعد الإيجاب أو النفى ، وقال ابن عصفور عن (بل) عند حديثه عن (بل ولا بل) : " وإن كان الواقع مفردًا كانا حرفى عطف ، ولا يخلو أن يقعا بعد إيجاب أو نفى ، فإن وقعا بعد إيجاب فكانا للإضراب فى حق الأول والإثبات فى حق الآخر ، نحو قولك : قام زيد بل عمرو ، فأضربت عن القيام فى حق زيد واثبته فى حق عمرو " (٢) .

وقد ذكر ابن يعيش لـ (لكن) ثلاثة أضرب فى الاستعمال :

الأول : أن تكون للعطف والاستدراك ، وذلك إذا لم تدخل عليها الواو ، وكانت بعد نفى ، فعطفت مفردًا على مثله ، والثانى لمجرد الاستدراك ، وذلك إذا دخلت عليها الواو ، والضرب الثالث : أن تكون حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام، وذلك إذا دخلت على الجملة نحو : (قام زيد لكن عمرو لم يقم) ، و(ما قعد بكر لكن قعد عمرو) (٣) ، فالنفى ملازم لها متقدمًا أو متأخرًا (٤) .

التحليل :

(لكنْ) ساكنة النون تكون حرف عطف واستدراك إذا وقعت بعد نفى أو نهى ، وعطفت مفردًا على مثله ، ولا تقع بعد الإيجاب ، وهى فى ذلك مخالفة لـ (بل) ؛ لأن (بل) تقع بعد الإيجاب والنفى ، فمثالها بعد الإيجاب : قام زيد بل عمرو (٥) ، ومثالها بعد النفى فى مثل قولك : ما جاء زيد بل عمرو (٦) .

فـ (لكن) معناها الاستدراك بعد الجحد ، وهى أيضًا تضرب عن الأول ، وتوجب للثانى مثل (بل) ، فإن لم يكن قبلها نفى وجب أن تأتى بعدها بكلام تام ،

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح م ٢ / ٩٤٧ .
(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٣٩ .
(٣) ينظر : شرح المفصل ٨ / ١٠٩ بتصرف .
(٤) شرح عيون الإعراب ص ٢٤٨ .
(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٢٣٩ .
(٦) ينظر : تهذيب الوسيط للصنعانى ص ١٦٢ .

وتكون حينئذ حرف ابتداء ، تقول : جاءنى زيد لكن عمرو لم يـــأت ، وعليـــه أن تطرح مثل : ضربت زيدًا لكن عمرًا ؛ لأنها وقعت بعد الإيجاب

ومثل : جاءنى زيد لكن عمرو ، ولكن يقال : ما ضربت ... ، وما جـــاءنى ... إذا كانت عاطفة للمفرد على مثله ؛ لأن تقدم النفى شرط لها وهو عربى جيد ، فمن المقبول : ما قام زيد لكن عمرو ، ومن المطروح : ما قام زيد ولكن عمرو ، فالواو عاطفة ولكن للاستدراك ؛ لأنه لا يجتمع حرفان من حروف العطف لمعنى واحد ، فإذا اجتمعت الواو مع حروف العطف ، كانت الواو هى العاطفة .

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على أشرف وأفضل خلق الله سيدنا محمد – صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الأطهار الأخيار – أفضل صلاة وأتم تسليم .

وبعد

فهذه أبرز نتائج (عطف النسق بين المطروح والمقبول من القول) :

١ – أن الجمع بين حروف العطف يترتب عليه تغيير فى المعنى لو قلت : رأيت زيدًا ولا عمرًا ، لأنه يفيد نفى الرؤية عنهما وهذا لا يجوز بعد الإثبات ، فإذا أردت نفى الفعلين قلت : ما رأيت زيدًا ولا عمرًا ، فكانت (لا) لتأكيد النفى ، والواو للعطف ، فكأنك قلت : ما رأيت زيدًا ، ولا رأيت عمرًا ، وعليك أن تطرح (رأيت زيدًا ولا عمرًا) وتقبل صحيح الأسلوب (رأيت زيدًا لا عمرًا) فـ(لا) عاطفة أفادت نفى الحكم عن الثانى وإثباته للأول.

٢ – لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف عندما يكون العاطف على حرف واحد ، وذلك لشدة افتقاره لما بعده فعليك أن تطرح (قام زيد ووالله عمرو) وتقبل العربى الصحيح الذى أقره النحويون (قام زيد وعمرو) وإن كان الفاصل قسمًا .

٣ – لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده ، دفعًا لتوهم عطف الاسم على الفعل ، فعليك أن تطرح نحو : حضرت وزيد ، وتقبل العربى الجيد (حضرت أنا وزيد) .

٤ – عند الاتفاق فى النوع أو الجنس لا يجوز عطف الاسمين بـ (لا) النافية ، فمن المطروح نحو : جاءنى رجل لا زيد ، أو جاءنى رجل لا عاقل ، والمقبول عربيًّا : جاءنى رجل غير زيد ، وجاءنى رجل غير عاقل .

٥– العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض فيه خلاف بين النحويين ، والأرجح إعادة حرف الجر مع المعطوف ، فهو بمنزلة التنوين

فى الاسم المفرد ، فقد شابهه معنى ولفظًا [١] ، فالمجرور لا ينفصل عن جاره، فهو أشد اتصالاً من الفاعل بفعله [٢] فتقول : (مررت بزيد وبك)، وتطرح (مررت بزيد وك) ؛ لأن الضمير المجرور ليس له ضمير منفصل يصح عطفه على الاسم الظاهر [٣] .

(١) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٥٩ .
(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٥٧ .
(٣) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٧٧ .

فهرس المصادر

١ – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان – تحقيق د / رجب عثمان محمد ، وزميله – الناشر / مكتبة الخانجى – القاهرة – ط / الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ م .
٢ – الأشباه والنظائر للسيوطى – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م .
٣ – الأصول فى النحو لابن السراج – تحقيق د / عبد الحسين الفتلى – ط / مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ط / الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
٤ – الأمالى الشجرية لأبى السعادات بن الشجرى – ط / مصورة .
٥ – الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى – تحقيق / محمد محيى الدين عبدالحميد – ط / المكتبة العصرية – بيروت١٤٠٧هـ – ١٩٨٠م .
٦ – الانتصاف من الإنصاف بحاشية الإنصاف لمحمد محيى الدين عبد الحميد – ط / المكتبة العصرية .
٧ – أوضح المسالك لابن هشام – تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد – ط/المكتبة العصرية – بيروت .
٨ – الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق د / موسى بناي العليلى – ط / إحياء التراث الإسلامى – العراق .
٩ – بدائع الفوائد لابن القيم الجوزيه (ت ٧٥١ هـ) – تح / سيد عمران – ط / دار الحديث القاهرة ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .
١٠ – البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع الإشبيلى – تحقيق د /عياد بن عيد الثبينى – ط / دار الغرب الإسلامى – بيروت – ط / الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦ م .
١١ – التبصرة والتذكرة لأبى محمد عبد الله بن على الصيمرى (ت ٣٤١ هـ) تحقيق / أحمد مصطفى على الدين – ط / دار الفكر – دمشق – ط / ١٤٠٤هـ – ١٩٨٢ م .

١٢ – تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمرى بحاشية كتاب سيبويه – ط / المطبعة الأميرية – بولاق – مصر – ط / الأولى ١٣١٦ هـ .
١٣ – التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى – ط / دار إحياء الكتب العربية – القاهرة .
١٤ – التطبيق النحوى – تأليف أ . د / عبده الراجحى – ط / مكتبة المعارف – الرياض – ط / الأولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .
١٥ – تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) تحقيق أ.د/ على محمد فاخر وزملائه – ط / دار السلام – القاهرة – ط / الأولى .
١٦ – التهذيب الوسيط فى النحو للصنعانى (ت ٦٨٠ هـ) تحقيق د / فخر صالح سليمان – ط / دار الجيل – بيروت – ط / الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
١٧ – الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى – تحقيق / فخر الدين قباوة وزميله – منشورات / دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .
١٨ – حاشية الأصول فى النحو لابن السراج – للمحقق د / عبد الحسين الفتلى – ط / مؤسسة الرسالة – بيروت – ط / الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
١٩ – حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل – تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعى – ط / دار الفكر – بيروت ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .
٢٠ – حاشية شرح جمل الزجاجى لابن عصفور – للمحقق / صاحب أبو جناح – بدون طبعة .
٢١ – حاشية شرح المزج للدمامينى – تحقيق د / عبد الحافظ حسم مصطفى – ط / مكتبة الآداب – القاهرة – ط / الأولى ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .
٢٢ – حاشية الصبان على شرح الأشمونى – ط / دار إحياء الكتب العربية .
٢٣ – حاشية الكتاب لسيبويه – للمحقق الشيخ / عبد السلام محمد هارون – الناشر مكتبة الخانجى – القاهرة – ط / الثانية ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

٢٤ – الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسى (ت ٣٧٧ هـ) – تحقيق / كامل مصطفى الهنداوى – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١ م .
٢٥ – الخصائص لابن جنى – تحقيق د / عبد الحميد هنداوى – منشورات / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م .
٢٦ – ديوان الأعشى – شرح وتعليق / محمد محمد حسين – ط / المكتب الشرقى للنشر والتوزيع – بيروت ١٩٦٨ م .
٢٧ – ديوان امرئ القيس – تحقيق / محمد ابو الفضل إبراهيم – ط / دار المعارف – القاهرة – ط / الثالثة ١٩٦٩ م .
٢٨ – ديوان متمم بن نويرة – تأليف/ ابتسام الصفار – ط / مطبعة الإرشاد – بغداد ١٩٦٨ م .
٢٩ – رصف المبانى للمالقى – تحقيق / أحمد محمد الخراط – ط / مجمع اللغة العربية – دمشق .
٣٠ – سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبى – تحقيق / على أبو زيد – ط / مؤسسة الرسالة – بيروت – ط / الثانية ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
٣١ – شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر البغدادى – تحقيق / عبد العزيز رباح وزميله – ط / دار المأمون للتراث – القاهرة – ط / الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٨ م .
٣٢ – شرح الأشمونى بحاشية الصبان – ط / دار إحياء الكتب العربية .
٣٣ – شرح الألفية لابن الناظم – تحقيق د / عبد الحميد السيد محمد – ط / دار الجيل – بيروت ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .
٣٤ – شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د / عبد الرحمن السيد وزميله – ط / هجر – الجيزة – ط / الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .
٣٥ – شرح التسهيل للمرادى – تحقيق / محمد عبد النبى محمد – ط / مكتبة الإيمان – المنصورة – ط / الأولى ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م .

٣٦ – شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبيلى – تحقيق / صاحب أبو جناح – طبعة مصورة .
٣٧ – شرح شذور الذهب لابن هشام – تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد – ط/ دار الطلائع – القاهرة .
٣٨ – شرح طيبة النشر لابن الجرزى (ت ٨٣٥ هـ) – تحقيق الشيخ / أنس مهرة – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الثانية ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م .
٣٩ – شرح ابن عقيل على حاشية الخضرى – تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعى – ط / دار الفكر – بيروت ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .
٤٠ – شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعى (ت ٤٧٩ هـ) – تحقيق د/عبد الفتاح سليم – ط / دار المعارف – ط / الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
٤١ – شرح قطر الندى لابن هشام الأنصارى على حاشية الآلوسى – ط / دار البصائر .
٤٢ – شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى (٦٨٦ هـ) – قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د / إميل بديع يعقوب – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .
٤٣ – شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدى – ط / دار المأمون للتراث – القاهرة .
٤٤ – شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى – تحقيق / أحمد حسن مهدلى، وعلى سيد على – ط / دار الكتب العلمية – بيروت .
٤٥ – شرح اللمع فى النحو للواسطى الضرير – تحقيق د / رجب عثمان محمد – الناشر / مكتبة الخانجى – القاهرة – ط / الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

٤٦ – شرح مغنى اللبيب المسمى بـــ شــرح المــزج للــدمامينى – تحقيــق د/عبدالحافظ حسن مصطفى – ط / مكتبة الآداب – القاهرة – ط / الأولــى ١٤٢٩هـــ – ٢٠٠٨ م .
٤٧ – شرح المفصل لابن يعيش – ط / مكتبة المتنبى – القاهرة .
٤٨ – شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب – تحقيق /موسى نبــارى علــوان العليلى – ط / مطبعة الآداب – النجف الأشرف ١٤٠٠ هـــ – ١٩٨٠ م .
٤٩ – شعر الأحوص الأنصارى – جمع وتحقيق / عادل ســليمان جمــال – ط / الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة ١٩٧٥ م .
٥٠ – صحيح مسلم – تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقى – ط / دار إحيــاء الكتــب العربية .
٥١ – عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك – تأليف / محمــد محيــى الــدين عبدالحميد بحاشية أوضح المسالك لابن هشام – ط / المكتبــة العصــرية – بيروت.
٥٢ – غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجرزى (ت ٨٣٣ هـــ) – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الأولى ٢٠٠٦ م .
٥٣ – الفوائد والقواعد للثمانينى (ت ٤٤٢ هـ) – تحقيق د / عبــد الوهــاب محمود كحلة – ط / مؤسسة الرسالة – بيروت – ط / الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م .
٥٤ – الكتاب لسيبويه – تحقيق / عبد السلام محمد هارون – الناشــر / مكتبــة الخانجى – ط / الثانية ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
٥٥ – كتاب ســيبويه والأعلــم الشــنتمرى – ط / المطبعــة الأميريــة بمصــر ١٣١٧هـ.
٥٦ – لسان العرب لابن منظور – ط / دار المعارف – القاهرة .

٥٧ – اللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى – تحقيق / غازى مختار طليمات ، د / عبد الإله نبهان – ط / الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م – ط/ دار الفكر – بيروت – دمشق .
٥٨ – المتبع فى شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى – تحقيق د/ عبد الحميد أحمد محمد – منشورات جامعة قار يونس – بنغازى – ط / الأولى ١٩٩٤ م .
٥٩ – مجمع الأمثال للميدانى – ط / دار القلم – بيروت .
٦٠ – المحرر الوجيز فى النحو لعمرو بن عيسى الهرمى– تحقيق د / منصور على محمد – ط / دار السلام – القاهرة – ط / الأولى ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .
٦١ – المحصول فى شرح الفصول (شرح فصول ابن معطٍ فى النحو) لابن إياز (ت ٦٨١ هـ) – تحقيق د / شريف عبد الكريم النجار – ط / دار عمار – الأردن .
٦٢ – المسائل النحوية فى الجزء الخامس من التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان (رسالة دكتوراه) – إعداد / محمد محمود عبد الجواد – جامعة الأزهر .
٦٣ – المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق د / محمد كامل بركات– ط/ دار الفكر– دمشق ١٤٠٠ هـ– ١٩٨١ م .
٦٤ – مغنى اللبيب لابن هشام – تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد – ط / صبيح – مطبعة المدنى – القاهرة .
٦٥ – المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبى (ت ٧٩٠ هـ) – تحقيق د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – ط / جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ط / الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
٦٦ – المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى – تحقيق / كاظم بحر المرجان – منشورات : وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ١٩٨٢ م .

٦٧ – المقتضب لأبى العباس المبرد – تحقيق أ . د / محمد عبدالخالق عضيمة – ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
٦٨ – منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب – تأليف / محمد محيى الدين عبدالحميد بحاشية شرح شذور الذهب لابن هشام – ط / دار الطلائع – القاهرة.
٦٩ – نتائج الفكر فى النحو لأبى القاسم السهيلى (ت ٥٨١ هـ) – تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، وزميله – ط / دار الكتب العلمية – بيروت – ط/ الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٨٢م .
٧٠ – همع الهوامع للسيوطى – تحقيق / أحمد شمس الدين – منشورات / دار الكتب العلمية – بيروت – ط / الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .